

0/ 2 القراءات النظرية والدراسات المرجعية

1 / 2 القراءات النظرية

1 / 1 / 2 ماهية الاقتصاد

إن المنتسب لمجريات الاحداث خلال السنوات القليلة الماضية فى جمهورية مصر العربية يستطيع ان يدرك بكل بساطه ان مصر الآن تمر بمرحلة تغيير وانتقال هامة جداً فى تاريخها المعاصر ، وان كل مشاكلها الاقتصادية تؤثر فى علاقتها ومسيرتها السياسية والاجتماعية والتعليمية ، بل وأمالها وطموحاتها ولقد بدأت مصر عصر الانفتاح الاقتصادى بالقانون (43 لسنة 1974) الذى أعطى الكثير من الامتيازات والاعفاءات والاستثناءات للمصريين والاجانب والعرب الذين يستثمرون اموالهم فى مصر، وايضا توالى القوانين التى تشجع على الاستثمار فى المناطق العمرانية الجديد والمناطق الحرة ، وتنشر الزراعة والصناعة والاسكان فى مناطق مصر المختلفة ، الا ان اهم خطوات تحقيق تشجيع القطاع الخاص وتحرير الاقتصاد القومى تلك هى التى اتخذت فى السنوات القليلة الماضية.

وجاء بعد ذلك قانون قطاع الاعمال الجديد ليعلن عن المزيد من تحرير الادارة فى اتخاذ القرارات وعن حريتها الاكبر فى التصرفات المتية والادارية فى سبيل رفع كفاءة الاداء فى القطاع العام ولعل من أكبر التغييرات الجذرية التى قدمها هذا القانون هو السماح لافراد القطاع الخاص بامتلاك نسبة فى شركات القطاع العام تصل الى 49% من اسهم الشركة ، وذلك سعياً لتمليك عدد كبير من افراد الشعب ومساهمته فى القطاع العام ،

وذلك أيضاً هو مايسمى بالخصخصة أو التحويل الى الملكية الفردية. (31 : 2 - 3)

وبذلك أصبح كل شىء فى حياتنا اليومية ميداناً من ميادين الاقتصاد، فالحصول على قوتنا اليومى ، وكمية هذا القوت ونوعه وظهور السلع فى الاسواق واختفاء سلع اخرى ، ودفع اثمان للسلع تختلف بين اليوم والاخر .. كل ذلك يتوقف على العوامل والعلاقات الاقتصادية المتشابهة ، وكل منا يستخدم فى حياته اليومية الاقتصاد ، فربة المنزل عليها ان توازن بين دخل الاسرة ومصروفاتها ، والمنتج فى مشروعه يحاول ان يحقق أكبر قدر من الارباح. (60 : 1)

ومما هو جديد بالذكر ان الاقتصاد قد يفيد معنى الاعتدال فى كل الامور ، كالاعتدال فى الطاعة كقول الله تعالى "وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ" * وقوله تعالى "وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ" * * (19 : 4)

2 / 1 / 2 علم الاقتصاد :

أصبح علم الاقتصاد والاهتمام به هو الشغل الشاغل للدارسين فى جميع المجالات. (26 : 5)

ولكى نستعرض علم الاقتصاد وتعريفاته المختلفة ، يجب ان نشير الى بعض الجوانب الاساسية التى لا بد ان يتضمنها اى تعريف من تعريفات هذا العلم وهى :

* سورة لقمان الآية 19
** سورة الاسراء الآية 29

أ - لابد وان يشير التعريف الى ظاهرة الندرة ، اى عدم الاعتدال بين الحاجات المتعددة والموارد المحدوده (اساس المشكلة الاقتصادية).

ب - لابد وان يشير التعريف الى ان الهدف من الدراسة الاقتصادية هو تحقيق اشباع كبير من الحاجات بما هو متاح من الموارد مع العمل على تنمية هذه الموارد بأكبر قدر ممكن.

ج - لابد وان يشير التعريف الى ان موضوع الدراسة الاقتصادية هو الانسان ذو الاراده .

ومن خلال ماسبق (أ،ب،ج) يمكن تعريف علم الاقتصاد ، ولعل أقدم تعريفات علم الاقتصاد ذلك التعريف الذى يذكره الاقتصادى الانجليزى " آدم سميث (1776) (Adam Smith) فى كتابه دراسة فى طبيعة واسباب ثراء الامم وهو يقول ان علم الاقتصاد هو "ذلك العلم الذى يهتم بدراسة الوسائل التى يمكن ان تزيد ثروة الامم " ، وهكذا كانت الثروة ووسائل زيادتها هى موضوع دراسة علم الاقتصاد. (26 : 6)

وتطور الامر بعد ذلك الوقت ، بالتعريف الأتى للاقتصادى الشهير "الفريد مارشال (1890) Alfrid Marshal فى كتابه مبادئ الاقتصاد وهو يعرف علم الاقتصاد بأنه " دراسة الانسان فى أعماله التجارية اليومية" . (68 : أ - ب)

ويشير " محمد سليمان هدى " الى ان علم الاقتصاد هو علم الثروة Ascience of Wealth ويركز هذا التعريف على أن الاقتصاد يتعامل مع ظاهرة الثروة والقوانين التى تحكمها . (64 : 10)

ويرى " محمد جلال الدين أبو الذهب " ان علم الاقتصاد هو " ذلك العلم الذى يبحث فى مكونات الانظمة الاقتصادية المختلفة وكيف تشبع هذه الانظمة الرغبات المتعدده لافراد المجتمع" . (60 : 2)

ويتفق كل من عبد المنعم راضى (1997) ، [حمدية زهران ، محمود سمير طوبار ، رضا العدل] (1995)، محمد خليل برعى (1992)، ليونيل روبنز (1952) ، [مصطفى كامل السعيد ، حسن حسنى] على ان علم الاقتصاد يدرس سلوك الافراد ومجهوداتهم وانشطتهم لاشباع حاجاتهم المتعدده من الموارد المحدوده. (38 : 11) (26 : 7) (62 : 32) (91 : 2) (68 : أ)

ولعل أكثر التعاريف المتداوله لعلم الاقتصاد فى وقتنا الحالى هو ذلك التعريف الذى ذكره الاقتصادى ليونيل روبنز (1952) ويقول ان علم الاقتصاد "يعنى بدراسة النشاط الانسانى فى سعيه لاشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارد المحدوده . ويعتبر هذا التعريف أكثرهم انتشاراً لانه يظهر بوضوح مايسمى بالمشكلة الاقتصادية ، بالاضافة لانه يوضح ان علم الاقتصاد يهتم بدراسة السلوك الانسانى ولا يهتم بدراسة سلوك الماده.

ومن خلال ذلك نجد انه علم من العلوم الاجتماعية التى تدرس اعقد مخلوقات الله وهو الانسان ، ومن هنا تنشأ صعوبة هذا العلم بقدر تنوع الافراد وسلوكهم وبالتالي خضوعهم لنظرية عامة او قاعدة عامة فى هذا السلوك.ومما سبق كله نجد أن علم الاقتصاد يقوم بدراسة جوهرية هي

دراسة الطلب والعرض ، ويختلف تعريف العلم طبقاً للإطار الذى ينظر إليه لهذه المشكله ولعل الاطار الشائع فى العصر الحالى هو النظر الى علم الاقتصاد بصورة تحليلية ، وبذلك يصبح انسب التعريفات هو الذى يوضح دراستنا هذه من حيث انها مشكله تستلزم معرفة اسبابها وعلاجها ، والتعريف المستخدم نتيجه لذلك اذاً هو ان علم الاقتصاد "ذلك العلم الذى يبحث فى مكونات الانظمة الاقتصادية المختلفة وكيف تشبع هذه الانظمة الرغبات المتعدده لافراد المجتمع " . (60 : 2)

وبالتالى يمكن من خلال تلك التعاريف كلها ان نشير الى مفهوم اقتصاديات الرياضة بأنها الموازنه الاقتصادية بين رغبات كل من المستهلك والمنتج (القائم بالتمويل) فى اطار علمى منظم يحقق الإعتدال والتوافق بين الحاجات والموارد .

3/ 1/ 2 تطور أهداف الاقتصاد المصرى

إن من يتتبع تطور الاقتصاد المصرى خلال المرحله من عام 1952 حتى عام 1995 يرى التغير الواضح فى النظم والسياسات الاقتصادية عبر فترات متعدده . ولقد تطورت النظم والسياسات من حرية اقتصادية ثم اشتراكيه موجهه وملكية عامة غالبية الى نظام مختلط به انفتاح وتحرر فى قطاعات وبه تخطيط وتدخلى حكومى فى قطاعات اخرى ، ثم الى مزيد من اليات السوق والتحرر الاقتصادى. (38 : 7)

ومن ناحية اخرى ، كانت النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية كانت تتأثر الى حدما بدورها بالتطورات العالمية سواء من ناحية

الايديولوجيات السائدة ، واتجاهاتها الفكرية ، أو من ناحية نماذج النمو والتنمية المطبقة.

وفي ضوء كل ذلك ، ليس من العسير ان نجد ان تطور الاقتصاد المصرى خلال الفترة من (1952 وحتى 1995) انقسم الى عدة مراحل ، تميزت كل مرحلة بسمات وخصائص مختلفة عن المرحلة التى تليها ، بل ان أداء الاقتصاد المصرى اختلف فى كل مرحلة ، سواء الاداء على مستوى القطاعات او التغيرات الاقتصادية ، بل حتى فى معاملاته مع العالم الخارجى ومن هنا اختلفت طبيعة المشاكل الاقتصادية التى واجهها الاقتصاد المصرى، نظراً لاختلاف المراحل التى مر بها فى سماتها وخصائصها وتأثيراتها. (38 : 7)

وفي ضوء ماسبق يمكن تقسيم تطور الاقتصاد المصرى الى ستة مراحل وهى كالتالى:

المرحلة الاولى: شملت الفترة من (1952 وحتى 1960) ويمكن ان يطلق عليها مرحلة اعادة التوزيع.

المرحلة الثانية : شملت الفترة من (1960 وحتى 1966) ويمكن ان يطلق عليها مرحلة التخطيط الشامل او التحول الاشتراكى للتخطيط الاقتصادى القومى الشامل. (38 : 7)

المرحلة الثالثة : شملت الفترة من (1967 وحتى 1973) ويمكن ان يطلق عليها مرحلة اقتصاديات الحرب.

المرحلة الرابعة : شملت الفترة من (1974 وحتى 1981) ويمكن ان يطلق عليها مرحلة الانفتاح الاستهلاكى.

المرحلة الخامسة : شملت الفترة من (1982 وحتى 1990) ويمكن ان يطلق عليها مرحله العوده الى التخطيط والانفتاح الانتاجى.

المرحلة السادسة : شملت الفترة من (1990 وحتى 1995) ويمكن ان يطلق عليها مرحلة الاصلاح الجذرى الشامل والتحرر الاقتصادى ، حيث جاءت هذه المرحلة فى اطار حتمية التحول لاليات السوق والتخطيط، واحداث مجموعة من الاصلاحات فى النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية و توجهاتها للدخول بالاقتصاد المصرى القرن الواحد والعشرين ، صحيح ومعاف وقوى وقادر على مواجهة التحديات التى يفرضها هذا القرن القادم. (38 : 36 - 37)

2 / 1 / 4 النظام الاقتصادى

النظام الاقتصادى هو "مجموعة المبادئ التى تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع والتى تحكم سلوكهم فى ممارسة النشاط الاقتصادى والتى تحدد الاطار القانونى والاجتماعى الذى يتم فى ظله انتاج السلع والخدمات وتوزيعها". (47 : 74) ، ويتحدد اى نظام اقتصادى بثلاث عناصر رئيسية وهى :

- قوى الانتاج ويقصد بها جميع العناصر الموجودة فى المجتمع والتى يمكن من خلالها انتاج السلع والخدمات وتتكون اغلب هذه القوى من العمل

البشرى بإختلاف انواعه وتخصصاته ، وكذلك رأس المال والقدرات التنظيمية.

- علاقات الانتاج وهى تلك الروابط التى تنشأ بين الافراد نتيجة اشتراكهم فى العملية الانتاجية والتى تحدد دور كل منهم فيها ، وكذلك مسؤوليته عما ينشأ عنها من آثار.

- علاقات التوزيع وهى تلك المبادئ التى تنظم الطريقة التى يتم بها توزيع الانتاج على المشتركين فى العملية الانتاجية وطريقة تحديد نصيب كل منهد من هذا الانتاج. (47 : 74 - 78)

1 / 4 / 1 / 2 أهم انواع النظم الاقتصادية :

يتوقف نوع النظام الاقتصادى السائد فى أى دولة على فلسفة النظام السياسى الحاكم فيها وكذلك على نوعية العقائد التى يؤمن المجتمع ويتخذها منهجاً له وهو ما يؤثر على اقتصاديات المنظمات الاهلية والخاصة الموجودة فى هذه الدولة وتوجد ثلاث انظمه للاقتصاد وهى :

- اقتصاد السوق الحر .

- اقتصاد التخطيط المركزى .

- الاقتصاد المختلط.

1 / 1 / 4 / 1 / 2 اقتصاد السوق الحر :

ويطلق على هذا النوع من الاقتصاد عدة مترادفات منها (اقتصاد اليمين) أو (اقتصاد الرأسمالية المطلقة) أو (اقتصاد السوق) ، وغالباً

مايتم استخدام هذه الاصطلاحات للدلالة على معنى واحد حيث تعبر عن نوع او انواع متقاربة من الاتجاهات أو النظم الاقتصادية السائدة ، وفي هذا النظام الاقتصادي تسود طبقة المنتجين واصحاب رؤوس الاموال عن طبقة العمال ، ويحدد هذا النظام الاقتصادي عدة محددات رئيسية هي :

- الملكية الخاصة.

- الحرية الاقتصادية .

- حافز الربح .

- المنافسة والاحتكار .

- جهاز الثمن.

- عدم التدخل الحكومى. (47 : 88 - 97)

2/ 1/ 4/ 1/ 2 اقتصاد التخطيط المركزى :

ويطلق على هذا النوع من الاقتصاد عدة مترادفات أيضا منها (الاقتصاد الموجه) أو (اقتصاد الاشتراكية المطلقة) أو (اقتصاد اليسار) وغالبا ما يتم استخدام هذه المصطلحات للدلالة على معنى واحد حيث تعبر عن نوع او انواع متقاربة من الاتجاهات او النظم الاقتصادية السائدة ، وفي هذا النظام الاقتصادي تسود طبقة العمال على طبقة المنتجين واصحاب رؤوس الاموال ، والدولة فى هذا النظام هى صاحبة رأس المال سواء بالملكية او بالتأميم المباشر وغير المباشر، ويحدد هذا النظام الاقتصادي عدة محددات رئيسية هي :

أ- الملكية الجماعية (ملكية الشعب ممثلة فى الدولة) .

ب- انتخطيط اقتصادى.

ج- اشباع حاجات الافراد الجماعية.

د- التحكم المركزي . (62 : 125 - 134)

ومما هو جدير بالذكر ان النظامان الاقتصاديان (السوق الحر - التخطيط المركزي) من أهم النظم الاقتصادية ذات الهوية المستقلة . وهما من اهم النظم الاقتصادية التي إنتشرت فى العالم خلال القرن العشرين .

2 / 1 / 4 / 3 / الاقتصاد المختلط

وهو درجه مابين النظامين السابقين وليس له نفس الدرجه من الاستقلال . (7 : 10)

2 / 1 / 5 / الايدولوجيه الاقتصاديه :

يقصد بالايديولوجية الاقتصادية مجموعة الموجهات التي توجه مجتمعاً ما او دوله مانحو نظاماً اقتصادياً معيناً ، ومن اهم هذه الموجهات انعقيد (الدين) الذى يؤمن به اغلب افراد هذه الدوله وطبيعة نظامها انسياسى وتكوينها الاجتماعى ومدى تطور هذه الدوله ، وطبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة لها وطبيعة حلفائها وخاصة من الناحيتين السياسيه والعسكرية . وبصفة عامه يصعب على كثير من الدول نهج النظام انرأسالى المطلق او اتباع النظام الاشتراكى المطلق كنظام اقتصادى نيا . باستثناءات بسيطه ، وغالباً ما تنتهج الدوله - أى دوله - نظاماً اقتصادياً مايقع بين هذين النظامين الاقتصاديين ، وبذلك يكون هذا النظام الاقتصادي الذى تأخذ به اقرب لاقتصاد السوق او اقرب لاقتصاد التخطيط انمركزى بحسب ايديولوجية هذه الدوله . ويمكن ان يتغير او يتعدل هذا

النظام الذى تأخذ به الدولة بتغيير او بتعديل أيولوجية الدولة نفسها ،
او على الاقل بانتقال بعض الانشطة الاقتصادية فيها او الخدمات داخلها من
اقتصاد السوق الى اقتصاد التخطيط المركزى او العكس. (59: 182-186)
وبصرف النظر عن النظام الاقتصادى الذى تتبعه الدولة سواء
كان (اقتصاد السوق) او (اقتصاد التخطيط المركزى) او كان اقرب
لايهما فإن هذا النظام الذى ينبع من ايولوجياتها يؤثر على كافة الانشطة
الاقتصادية فى هذه الدولة حيث يصبغها بطابع هذا النظام ، وهذا يسرى
بالضرورة على انشطه الخدمات التى تقدمها نفس الدولة ، وبالمثل تتأثر
الاتحادات الرياضية بالنظام الاقتصادى الذى تتبعه الدولة ايضا وذلك
باعتبارها احدى انشطه الخدمات التى يقدمها المجتمع لافراده.

2 / 1 / 6 المشكلة الاقتصادية :

تتصدر اغلب المشكلات الاقتصادية فى نقطه اساسية وهى ان
الرغبات والحاجات الماديه للمجتمع البشرى بأفراده ومؤسساته غير
محدوده ولا يمكن اشباعها نهائياً وفى نفس الوقت فإن الامكانيات المتاحة له
والتي يستخدمها فى قضاء واشباع حاجاته محدوده أونادره نسبياً (47: 39)

2 / 1 / 6 عناصر المشكله الاقتصادية :

تتكون أغلب المشكلات الاقتصادية على مستوى الافراد
أو المنظمات أو الدول من ثلاث عناصر رئيسية وهى:

- الحاجات التى يحس بها الانسان .
- الموارد المتاحة للانسان .

- طريقة توزيع الموارد على الحاجات.

1/1/6/1/2 الحاجات التي يحس بها الانسان:

وهى تلك الأشياء التي يشعر بها الإنسان ويحس أنها ضرورية لحياته ويجب عليه محاولة إشباعها ، وهذه الحاجات منها الضروري لحياته كالماء والطعام ، ومنها الأقل ضرورة كامتلاك طائرة مثلا، والحاجات التي يرغبها الإنسان تتصف بأنها متنوعة ومتجدده وأخذه فى التزايد المستمر والتغير من فترة لأخرى ، ولذلك يظل الإنسان طوال حياته يسعى لإشباع حاجاته التي لا تنتهى .

2/1/6/1/2 الموارد المتاحة للانسان:

ويقصد بها تلك الأشياء التي تساعد الإنسان على إشباع حاجاته ، وانكثير منها توجد بكثرة مثل الماء والهواء ، والكثير منها لا يوجد بوفره حيث تتميز بالندرة النسبية من مكان لآخر ، وبالتالي يحتاج الإنسان للكثير من الجهد المبذول للحصول عليها ، وبصفة عامه تتصف الموارد بالندرة وبنها لا تكفى لحاجات الإنسان فى حالة وجودها ، وهذه الموارد غير مخصصة وقد تستخدم فى أكثر من اتجاه أو تستخدم باستخدامات بديلة.

3/1/6/1/2 طريقة توزيع الموارد على الحاجات:

ويقصد بها ذلك النظام الذى يرتضيه الإنسان لإشباع حاجاته تبعا لحجم موارده ، وتتعدد هذه النظم باختلاف حاجات الأفراد وبتباين القوانين وانعادات التي تحكم وتؤثر فى هؤلاء الأفراد ، حيث يعتبر الفرد مستهلكا

بطبعه وكذلك منتجاً في نفس الوقت ، ولكن يختلف سلوك هذا الفرد أو المؤسسة أو الدولة كمستهلك عن نفس سلوكه . (62 : 11 - 19)
ولان حاجات الانسان وموارده متغيران يرتبطان معاً فإنهما يكونان مع طريقة توزيع الموارد على الحاجات عناصر أغلب المشكلات الاقتصادية (حاجات - موارد - طريقة توزيع) وأى مشكلة اقتصادية تظل قائمة في وجود حاجات يجب اشباعها في ظل موارد غير كافية.

7/ 1/ 2 المشكلة الاقتصادية في المجال الرياضي :

يمكن ان تظهر المشكلة الاقتصادية في المجال الرياضي في عدة

أشكال وهي:

- المشكله الاقتصادية بالنسبة للفرد

- المشكله الاقتصادية في القطاع الاهلى

- المشكله الاقتصادية في القطاع الحكومى

1 / 7 / 1 / 2 المشكله الاقتصادية بالنسبة للفرد :

وهى عبارة عن أن المصادر المالية وإمكانات الفرد المتاحة له

لا تفي بأشباع حاجاته ورغباته ومتطلباته الخاصة بممارسة الرياضة سواء على مستوى الممارسة او المنافسة.

2 / 1 / 7 / 2 المشكلة الاقتصادية في القطاع الاهلى :

وهى عبارة عن المصادر المالية وامكانات الهيئة الرياضية المتاحة لها من مصادر التمويل المحدوده لاتفى لتحقيق اهدافها وتنفيذ برامجها سواء كانت هذه الاهداف رياضية او اجتماعية تخص الاعضاء.

2 / 1 / 7 / 3 المشكلة الاقتصادية في القطاع الحكومى :

وينبع هذا النوع من المشكله الاقتصادية عن طريق نقص وقلة المصادر المالية والامكانات المتاحة للهيئات الرياضية الحكومية (المجلس القومى للشباب والرياضة - مراكز الشباب) عن تلبية الاحتياجات لهذه الهيئات من خلال تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها .

وإذا كانت الموارد المالية ذات الصلة بالرياضة والتي يملكها الفرد او الهيئة الرياضية الاهلية او الحكومية المهيمنة على شئون الرياضة باتجتمع متوافره بكميات غير محدوده فلن تكون هناك مشاكل لانه فى تلك الحالة سيتم تحقيق كافة رغبات الافراد والهيئات دون اى صعوبة بينما على عكس الحال اذا كانت الموارد نادره بحيث لايكفى الموجود منها لتحقيق رغبات جميع الافراد فهنا تظهر المشكله ويصبح من الضرورى التدخل للمفاضلة بين تلك الاهداف و الرغبات من حيث أولويه تحقيقها.

(42 : 41 - 42)

2 / 1 / 8 / حل المشكلة الاقتصادية :

يمكن حل المشكلة الاقتصادية القائمة فى وقت ما وفى مؤسسة ما باستخدام الكفاءه الاقتصادية Economic Efficiency وهى تعنى

استخدام كافة الموارد المتاحة لتحقيق أقصى إنتاج مادي أو معنوي ممكن أو مرغوب ، وهذا يعني ان المنظمات ذات الاقتصاديات الجيده هي التي تستثمر كافة مواردها المتاحة لتحقيق او قضاء او اشباع حاجات اعضائها او المستفيدين منها. (47 : 50 - 51)

كما يمكن حل المشكله الاقتصاديه فى الموازنه أو الملائمه بين الموارد المحدوده وبين الحاجات والرغبات اللامتناهية ، ولذلك فعندما نريد حل اى مشكله اقتصاديه فيجب أن تحدد بوضوح الاهداف الاساسية للمجتمع ، ثم يلى ذلك قيام المجتمع باختيار نظام اقتصادى (طريقة توزيع الموارد على الحاجات) يتناسب مع ايدلوجياته (موجهاته). (47 : 25)

ولذلك فإن حل المشكله الاقتصاديه يصاحبه نوعاً من التضحيه والحرمان الذى ينشأ من ضرورة المفاضله بين الحاجات المراد اشباعها فى ضوء الموارد المتاحة وغير الكافية ، وهو ما يستلزم جدولته الحاجات بما يتلائم مع الموارد القائمة وكذلك طريقة توزيع هذه الموارد على هذه الحاجات ، حيث ان الندره الاقتصاديه للموارد تؤدى لضرورة الانتقاء والاختيار بين الحاجات وهو ما يسبب نوعاً من التضحيه والحرمان سالفه الذكر. (47 : 39 - 42)

2 / 1 / 9 منهج البحث الاقتصادي (منهج علم الاقتصاد)

إن المهمة الاولى للباحث الاقتصادي هو جمع الحقائق التى تخص مظهرًا معينًا من مظاهر الاقتصاد ، ومن هذه الحقائق يمكن تقديم تعميمات عن المشكله التى هي فى متناول اليد حيث يقوم الاقتصادي بتقديم تجريد

من أحداث معينة ليحاول تشكيل قاعدة قادره على العمل والتطبيق في كل الاحداث وهي قاعدة يجب ان تمكنه من التنبؤ عن مستقبل السلوك الاقتصادى . (38 : 131)

وتعتبر مناهج البحث الاقتصادى من العلوم التى لاغنى عنها للباحث الاقتصادى سواء كان هذا الباحث يكتب فى مجال البحوث النظرية ام التطبيقية او يتناول مشكله اقتصاديه بأسلوب علمى متعارف عليه او جزئية علمية اقتصاديه لم تطرق من قبل ، بهدف اضافة الجديد الى المعرفة العلميه الاقتصاديه Contribution وبصفة عامة فإنه لاغنى عن مناهج البحث الاقتصادى فى التقصى والبحث والدراسة للوصول للحقائق العلميه الاقتصاديه بطريقة منهجية سليمة. (64 : أ ، ب)

وعلم الاقتصاد ليس مجموعة ترابط من المعرفة فقط ، ولكنه يشمل أيضاً منهج للبحث الذى يؤدى الى هذه المعرفة ، ويمكن فى دراسة علم الاقتصاد اتباع نوع او أكثر من المناهج الآتية:

- المنهج العلمى او التحليلى.
- المنهج التاريخى.
- المنهج الوصفى.

1/9/1/2 المنهج العلمى أو التحليلى

وهذا المنهج يركز على محاولة إكتشاف علاقات السبب والاثر Cause and Effect بين العناصر التى تؤدى الى الظروف او الاحداث الاقتصاديه المتعدده.

2/ 9/ 1/ 2 المنهج التاريخي

ويحاول هذا المنهج ان يبرز الحقائق والتواريخ والعلاقات الظاهرة المكونة للحوادث والظروف والاعمال المتصلة بعملية كسب العيش ، مثل نمو النقابات العمالية وطبيعة الفكر الاقتصادي فى الماضى ، فنظامنا الاقتصادى الحالى وفلسفته الاجتماعية لم يظهر فجأة ولكنه تطور على مر العصور .

3/ 9/ 1/ 2 المنهج الوصفى

ويهدف هذا المنهج الى وصف الاعمال والسياسات والهيئات والمؤسسات والظروف التى لها مدلولات اقتصادية ، فهذه الدراسة للاقتصاد مثلا تتضمن وصف أشكال منظمات العمل وطرق التسويق والنظم المختلفة. (60 : 5 - 6)

10/1/2 إجراءات البحث الاقتصادى

وهذه الاجراءات تعتبر بمثابة الخطوات المرحلية للبحث الاقتصادى ، أو الخطه المنهجية للبحث الاقتصادى والتي توضح اهداف البحث الاقتصادى ومناهجه وادواته لتحقيق تلك الاهداف وبحيث تشتمل هذه الخطه على خطوات البحث الرئيسية.

وعلى ذلك فإن الهدف من دراسة مناهج البحث الاقتصادى هو مساعدة الباحث على فهم انواع البحوث الاقتصادية ومعرفة المفاهيم والاسس التى يقوم عليها البحث الاقتصادى ، والاختيار السليم للمشكلة ، واختيار أنسب الطرق لدراستها ، والتوصل للحقائق التى يمكن الوثوق فى

صحتها ، هذا بالإضافة لتزويد الباحث الاقتصادي بالمعرفة والمهارات التي تجعله قادراً على تصميم خطه البحث وتنفيذها وتزويده بالخبرات التي تجعله قادراً على القراءة التحليلية الناقدة للبحوث وتقييمها والحكم عليها.

ولما كانت أهداف علم الاقتصاد هي الاستطلاع والوصف والتفسير والتنبؤ والتحكم والضبط والسيطره فإنه يمكن تقسيم البحوث الاقتصادية من حيث الاجراءات الى :

أ - البحث الاقتصادي الاستطلاعي.

ب - البحث الاقتصادي الوصفي.

ج - البحث الاقتصادي التنبؤي.

د - البحث الاقتصادي التفسيري . (64 : ب)

11/ 1/ 2 علاقة الاقتصاد بالعلوم المختلفة .

للاقتصاد علاقات متعددة تربطه بالعلوم فى شتى المجالات المختلفة ، ويستعين الاقتصاد بهذه العلوم الاخرى لحل أى مشكله من مشكلات الحياة الاقتصادية ، فعلم الاجتماع والتاريخ والفلسفة والطبيعية وعلم النفس والسياسة لها علاقة وثيقة بعلم الاقتصاد ، فمثلاً المنطق هو أحد فروع الفلسفة وضرورى لتكوين فكر اقتصادى سليم ، ويجب ان نتذكر دائماً ان الاقتصاد ماهو الاجزاء من المجتمع ككل وان الواجه الاخرى للمجتمع لها نفس اهمية الاقتصاد ، فمثلا علم التاريخ يعرفنا بالماضى وماحدث فيه وهذه المعرفة تساعدنا فى تفسير العلاقات الاقتصادية المعاصرة والتي قد تساعد بالتالى على حل كثير من مشاكل المستقبل الاقتصادية .

ويستعين الاقتصادى بعلم الاجتماع وعلم النفس لتفهم العلاقات الاجتماعية بين الافراد فى المجتمع والتي يكون لها أثر كبير على تصرفات الفرد الاقتصادي ، أما علوم الرياضة والاحصاء فإنها تمد المحلل الاقتصادي بوسائل التحليل الرياضى والمعلومات الاقتصادية التى تساعد على تفهم المشاكل الاقتصادية تحت البحث وبالتالي يمكن إيجاد الحلول لها.

ومما هو جدير بالذكر ان هناك اختلافاً بين علم الاقتصاد والعلوم الطبيعية الاخرى ، ففي علم الكيمياء مثلاً يمكن للكيميائى التحكم فى جميع الظروف المحيطة بتجاربه ، وبالتالي فهو يستطيع التنبؤ بالنتائج ، أما المحلل الاقتصادي فإنه يواجه الكثير من العوامل والمؤثرات الخارجيه التى لايمكن التحكم فيها أو يكون من الصعب عليه قياسها ، فهو يحل ويصف ويربط بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة مثل الانتاج والاستهلاك والأسعار والاجور الى غير ذلك من العلاقات الاقتصادية المتشابهة التى يصعب عند تحليلها الوصول لنتائج فى نفس مستوى الدقة التى يحصل عليها الباحثون فى العلوم الطبيعية ، وذلك نظراً لتشابه واختلاف سلوك الافراد فى المجتمع وهذا السلوك الذى يرتبط بجميع المشكلات الاقتصادية. (60 : 4 - 5)

2 / 1 / 12 علاقة الاقتصاد بالرياضة :

ان تكامل المجالات الرياضية مع المصالح الاقتصادية قد أدى الى احتلال الرياضة مكانه رفيعه فى الحياة الاجتماعية لانقل أهمية عن تلك التى تتألفها علاقة الرياضة بالسياسة ، ولان نظام الرياضة يقوم على دعائم اقتصادية فى جوهرها مثل ميزانيات الانشطة والبرامج ، الادوات ، الاجهزة ، اجور المدربين والاداريين ، مكافآت وحوافز الرياضيين ، وبالتالي فالغرض الاول للعلاقة بين الرياضة والاقتصاد يتصل باعتماد الرياضة على الاقتصاد لتمويل مختلف الالعاب . (69: 69)

ولكن فى أعقاب الحرب العالمية الثانية انتبعت المؤسسات التجارية الى أن الرياضة تمثل وسيلة دعاية ومجال اشهار واسع الانتشار سواء كان ذلك بطرق مباشرة أو غير مباشرة فضلاً عن كونها وسيلة رخيصة نسبياً ، كما ان تزايد عدد الرياضيين او ممارسى الرياضة قد خلق سوقاً رابحاً فى مجال انتاج وتسويق واستهلاك الاجهزة والادوات والملابس الرياضية ، مما يدعونا الى تقرير ان الغرض الثانى للعلاقة بين الرياضة والاقتصاد يتصل برعاية المصالح التجارية والاستهلاكية للرياضة كمصدر للربح ووسيلة دعاية ناجحة . (17 : 132 - 133)

وتعتبر الرياضة احد فروع الاقتصاد حيث ان ممارسة النشاط الرياضى ذات أهمية اقتصادية ثنائية بالنسبة للفرد وللدولة ، فبالنسبة للفرد فإنها تقوم بتحسين قدراته الصحية والبدنية وإطالة عمره الانتاجى وتقليل فرص تعرضه لاصابات العمل ، أما بالنسبة للدولة فالرياضة تعمل على زيادة كفاءه المواطنين وخفض معدلات الاستهلاك العلاجى والتأهلى (6:84)

ومن خلال معرفة طبيعة النشاط الرياضى نجد أنه يحتوى على قطاعين أساسيين هما:

- قطاع الممارسة (الرياضة للجميع) .

- قطاع المنافسة (البطولة) .

وبالنسبة لقطاع ممارسة الرياضة بصورة عامة فإنه يهدف لتكوين شخصية الفرد بصورة متكاملة من الناحية البدنية والصحية والنفسية والعقلية والاجتماعية من أجل أن يصل الفرد إلى أعلى مستويات الصحة العامة ، ومن ثم تتاح له القدرة على أداء الأعمال المطلوبه منه بكفاءه عالية مما يكون له أكبر الأثر فى زياده الإنتاج.

ويمكن أن يشارك القطاع الخاص فى قطاع الرياضة للجميع وذلك بإنشاء المشاريع الاستثمارية التى تنمى دور هذا القطاع مثل إنشاء المراكز المتخصصة (مراكز الرياضة - صالات الالعاب والتمرينات - مراكز انقاص الوزن).

أما بالنسبة لقطاع المنافسة فيمكن أن يلعب القطاع الخاص دوراً كبيراً فى هذا القطاع ، وذلك عن طريق إنشاء الأندية الخاصة التى تهدف إلى الربح أو استثمار أحد الفرق الرياضية أو استثمار أنشطة الهيئات الرياضية وتأتى استفادة الدولة اقتصادياً من هذا المجال عن طريق حجم الضرائب التى تحصلها من هذه المشروعات أو من حيث ماتوفره هذه المشاريع أو من فرص عمل للأفراد أو ماتحملة هذه المشاريع من عبء عن كاهل الدولة من الناحية التمويلية. (7 : 14)

2 / 1 / 13 اسهام الاقتصاد فى دعم الرياضة .

ان موضوع دراسة اقتصاديات الرياضة لم يطرح للبحث والدراسة الا مؤخراً وذلك لان الرياضة ظلت فترة طويلة من الزمن خارج نطاق اهتمامات علم الاقتصاد بالرغم من ان الشواهد الحديثة تدل على اتصالها بوقت الفراغ وبالقيم الاستهلاكية وبالصحة والانتاج ومجابهة البطالة. (123:69)

ومن الواضح ان العصر الحديث يشهد ارتباطاً كبيراً بين الرياضة والمصالح التجارية لما فى ذلك من منافع متبادلة حتى ان المصالح التجارية هى أحد أهم ثلاثة تنظيمات اجتماعية تعنى بالرياضة وترعاها وهى تلك التنظيمات الرياضية (دولية أو أولمبية) والحكومات الوطنية. (69 : 70)

ولا يمكن ان يبقى الواقع الاجتماعى للرياضيين بعيداً عن الاهتمامات الاقتصادية ، فإدارة البرامج الرياضية والرياضيون والعاملون فى المجال الرياضى يحتاجون الى من يمولهم حتى يمكن قيادة النشاط الرياضى نحو الاهداف المرجوه منه، اما المجال الرياضى فى العصر الحديث فقد أصبح يحفل بكم من الوظائف والمهام المهنية ، مما يشكل اضراراً توظيفياً عريضاً للعمل فى المجال الرياضى. (17 : 134)

وهناك بعض التساؤلات التى تعتبر محكات اقتصاديه متصله بالرياضة وتحدد سياسة الدوله نحو اقتصاد الرياضة وهذه التساؤلات هى :

أ. ماهو حجم الانتاج والاستهلاك فى المجال الرياضى؟

ب. ماهى اهم الانشطه الرياضيه شيوعاً فى المجتمع؟

- ج. ماهى مصادر تمويل الرياضة؟
د. من هم المستفيدون من هذا التمويل؟
ه. ماهى الطبقات التى تستفيد من تلك المصادر وماهى أوجه الاستغلال؟

- و. هل يمكن عقد مقارنات بين قطاع الرياضة وقطاعات اقتصادية أخرى على ما يمكن أن تقدمه الرياضة إلى المستهلك ؟
ز. ماهو معدل استهلاك الاسرة فى المجال الرياضى الى سائر استهلاك المجالات الاخرى؟ (69 : 125)

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو مدى اختلاف الرياضة كمنتج عن المنتجات والسلع الاخرى ، فمن الواضح ان الرياضة تتصف بخصائص معينة تجعل المنتج الرياضى منتجاً منفرداً ولذا يحتاج مفهوم تسويقى مختلف عن تسويق المنتجات الاخرى. (80 : 311)

14/ 1/ 2 دور المنظمات الرياضية المصرية نحو التحولات العالمية الاقتصادية المعاصرة .

تحولت إقتصاديات الرياضة علي المستوى العالمي تحولا ملموسا خلال الفترة الأخيرة باستثناء بعض المناطق التي تحول ظروفها الاقتصادية موالية هذا التحول الاقتصادي ، وقد بدأت جمهورية مصر العربية الانتقال التدريجي نحو آليات اقتصاد السوق في جميع المجالات (الصناعية - الزراعية - إلخ ...) ولكنها لم تنتقل (آليات اقتصاد السوق) بنفس الدرجة للمجال الرياضى الذي يعد أولي المجالات التي يجب أن توجه إليها التحولات الاقتصادية في جميع الميادين الأخرى ، وذلك لأن الرياضة تعدا أحدهم المظاهر الاجتماعية الدالة علي تقدم المجتمع.

ولذلك لابد وأن تتجه المؤسسات والمنظمات المهتمة بالرياضة في جمهورية مصر العربية لبناء استراتيجية قومية لتطوير مناهجها ، وأساليبها ونظمها التعليمية وعملياتها الإدارية بما يتناسب والمفاهيم الإدارية والاقتصادية الحديثة ، ووفق المواصفات القياسية وذلك من خلال تعديل هياكلها التنظيمية وأساليب الأتصال وأيضا التخطيط الاستراتيجي لبرامجها وعدد ساعاتها ، وهذا الأمر يلقي بالعبء علي الخبراء والأساتذة داخل الكليات والمعاهد العلمية بالأخذ بعين الاعتبار لهذه المتغيرات لمواجهة سوق العمل الحالي والمرتقب داخل المجال الرياضي سواء بالخصخصة أو الاحتراف أو تشفير المباريات وتسويق الرياضة ، وأيضا وهو الهام تعديل القوانين ولوائح النظام الأساسي التي تحكم الهيئات الرياضية بما يتوافق مع هذه المتغيرات السالفة الذكر ، وإمكانية تحويل الهيئات الرياضية إلي مؤسسات اقتصادية لا تسعى للكسب المادي ولكن تسعى لتقديم الخدمات علي أعلى مستوى ، وهذا يعني اعتبار الرياضة سلعة خدمية علي أعلى مستوى من الطلب.

15/ 1/ 2 أقتصاديات الهيئات الرياضية .

يقصد بإقتصاديات الهيئات الرياضية " طريقه توزيع موارد وإمكانيات الهيئات الرياضية لتحقيق أقصى اشباع ممكن لحاجات ورغبات أعضائه بما يحقق أهداف تكوينه وانشاءه وأهداف أعضائه من الاشتراك فيه " .

ويؤثر النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة الموجود بها الهيئة الرياضية على اقتصادياته سواء كان هذا النظام (اقتصاد السوق) أو (اقتصاد التخطيط المركزي) أو درجه ما بينهما.

ويمكن التعرف على اقتصاديات الهيئات الرياضية داخل أى نظام اقتصادى من خلال التعرف على بعض المحددات الرئيسية مثل :

- ملكية الهيئات الرياضية.
- تنظيم الهيئات الرياضية
- تمويل الهيئات الرياضية.
- اهداف الهيئات الرياضية. (6 : 155 - 163)

1/15/1/2 اقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق .

للهيئة الرياضية كل الامتيازات (الحرية المطلقة) ، فى ادارة شئونها بنفسها داخل نظام اقتصاد السوق ، حيث يقوم هذا النظام على المنافسة دون احتكار ، كما يقوم ايضا على مبدأ حرية العرض والطلب ، وهذا يعنى عدم تدخل الدولة فى شئون الهيئات الرياضية باعتبارها هيئات اقتصاديه شأنها فى ذلك شأن أى منظمه أخرى.

1/1/15/1/2 ملكية الهيئة ا لرياضية فى نظام اقتصاد السوق :

لا توجد اى قيود - فى أغلب الاحيان - على الملكيات الخاصة لتلك الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق ، كما ان الدولة تشجع الافراد على التملك سواء بشكل فردى او جماعى ، كما انها تحترم جميع اشكال الملكية الجماعية وتحميها عن طريق تخفيض الضرائب المقررة عليها بالمقارنه مع نظيرتها ذات الملكية الفردية.

2/1/15/1/2 تنظيم الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق :

للهيئة الرياضية فى نظام اقتصاد السوق حرية مطلقة فى تنظيم شئونها ودون تدخل من الدولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، حيث يحق لكل هيئة رياضية اختيار مجلس ادارتها بكامل حريتها ودون تدخل من الدولة بفرض تعيين اى افراد داخل مجلس الادارة تحت أى مسمى ، وهذا يعنى ان مالكي الهيئة الرياضية هم وحدهم اصحاب السلطه الاولى فيها ولهم الحق فى اختيار من ينوب عنهم فى ادارة هذه الهيئة الخاصة بهم .

والدولة فى نظام اقتصاد السوق تحترم العلاقات التى تربط الهيئات الرياضية ببعضها البعض ، حيث لا تتدخل فى هذه العلاقات بل تتركها لما تنص عليه اللوائح الخاصة بذلك .

3/1/15/1/2 تمويل الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق :

تعتمد الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق بصفة اساسية على التمويل الذاتى ، حيث تعتبر كل هيئة رياضية مؤسسة اقتصادية قائمه بذاتها ولذلك فيجب عليها توفير احتياجاتها المالية من ايراداتها الذاتية او على الاقل يجب عليها المفاضلة بين احتياجاتها وترتيبها بما يتوازن مع مايتوفر لها من ايرادات ذاتيه.

ويوجد نوعان من الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق ، ويمثل النوع الاول منهما فى الهيئات التى تهدف الى الربح وهى تعتبر مؤسسات اقتصادية مستقلة ويجب عليها توفير احتياجاتها الماديه من فائض

ايراداتها المادية فقط ، أما النوع الثانى من هذه الهيئات الرياضية فهو لا يهدف للربح ويجب عليها توفير احتياجاتها المادية من ايراداتها الذاتية ايضاً ، والدولة لاتعتبر هذا النوع من الهيئات الرياضية استثماراً اقتصادياً ولذلك فالدولة تسمح له بجمع التبرعات الاهلية ، وكذلك تقوم احياناً بمنحها بعض الاعانات الحكومية ولكن من خارج ميزانية الدولة.

وفى جميع الاحوال وسواء كانت الهيئات الرياضية تهدف للربح أو لا تهدف للربح فإن عليها توفير احتياجاتها المادية من مصادر ايراداتها الذاتية فى المقام الاول ، ولا يجب عليها الاعتماد على التبرعات الاهلية او الاعانات الحكومية لان هذا ضد مفهوم اقتصاديات السوق. وبصفة عامة فإن الدولة لاتتدخل فى شئون الهيئات الرياضية سواء كانت تهدف للربح أو لا تهدف للربح ، وأيضا سواء كانت مصادر ايراداتها ذاتية فقط ، أو جمعت بين التبرعات الاهلية او الاعانات الحكومية ، وكذلك فإن الدولة لاتضع اى قيود تحد من الايرادات الذاتية للهيئة الرياضية باعتبارها المصدر الطبيعى لتمويلها.

4/1/15/1/2 أهداف الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق.

تتبع اهداف الهيئة الرياضية فى نظام اقتصاد السوق من فلسفة المجتمع وطبيعته الايدولوجية والتي تحقق للفرد حريته واستقلاله الذاتى ، ولذلك فإن اهداف الهيئة الرياضية فى نظام اقتصاد السوق يمكن ان تتعدل او تتغير وفق مايراه مجلس ادارة هذه الهيئة الرياضية على الايتعارض ذلك مع التصريح الخاص بتكوينها ، ودور الدولة هنا هو التأكد من ان

الاهداف التى وضعتها الهيئة الرياضية لنفسها هى نفس الاهداف التى تسعى لتحقيقها.

5/1/15/1/2 تقويم اقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق

تقوم اقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد السوق على الحرية المطلقة للأفراد فى اشباع حاجاتهم ورغباتهم من ممارسة النشاط البدنى والرياضة، كما تقوم ايضا على حرية الافراد والمنظمات فى تكوين وإنشاء الهيئات الرياضية ووضع أهدافها واختيار انشطتها وتوفير مواردها المالية وخاصة - الذاتية - منها بالطرق التى تناسبهم ، بالإضافة الى حقهم المطلق فى اختيار مجلس الادارة الذى ينوب عنهم ويفوضونه فى ادارة الهيئة الرياضية المنشأه.

والدولة فى نظام اقتصاد السوق لا تتدخل مركزياً فى شئون الهيئات الرياضية وكذلك لا تقوم بالتخطيط المركزى لها ، ولكن تقوم بتنظيمها ادارياً بما يحقق انتظام سياستها القائمه على حرية التعبير عن الرأى (الديمقراطية).

وفى نظام اقتصاد السوق فلا تلزم الدولة نفسها بتمويل الهيئات الرياضية او بإعطائها بعض الاعانات المالية ، وأيضاً فالدولة لا تقوم بإعداد الفرق الرياضية فى اللعبات الرياضية المختلفة من اجل المشاركة فى البطولات الرياضية وكذلك لا تشارك فى تمويل تكاليف هذا الاعداد ، وبالرغم من ذلك فإن الدولة هى التى تقوم بالحصول على الميداليات

والبطولات "المنتج المعنوي" الخاص بالبطولة الرياضية اذا شاركت هذه الفرق باسم الدولة فى البطولات الرياضية الاولمبية والعالمية و القاريه.

2/15/1/2 إقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط

المركزى :

تخضع الهيئات الرياضية فى نظام "اقتصاد التخطيط المركزي" للسيطره المطلقة عليه من قبل الدولة وتحكمها المركزي فيه من جميع الجوانب خاصة من ناحية التخطيط المركزي له من قبلها ، وهذا مايؤثر على الهيئات الرياضية ضد مفهومها وفى اتجاه مصالح التنظيم السياسى لنظام الحكم ودون مراعاة لمصالح الافراد ورغباتهم وحاجاتهم التى يرونها ويريدون تحقيقها من إنشاء هذه الهيئات الرياضية .

1/2/15/1/2 ملكية الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزي :

لا توجد ملكيات خاصة سواء فردية او جماعية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزي ، حيث تحتكر الدولة كل الملكيات وكل ادوات الانتاج باستثناءات قليلة اونادره ، واذ حدثت فإنها تكون فى شكل مكافأة من الدولة ويحق لها أستردادها او تأمينها فى أى وقت.

وعلى هذا فليست هناك هيئة رياضية مملوكة للافراد حيث ان كل الهيئات الرياضية ملكاً للدولة التى ترى ان ملكيتها لها تعنى ملكية الشعب لهذه الهيئات الرياضية.

2/2/15/1/2 تنظيم الهيئات الرياضية في نظام اقتصاد التخطيط المركزي :

تخضع الهيئات الرياضية في نظام اقتصاد التخطيط المركزي لسيطره الدولة وتحكمها المركزي فيه من خلال القوانين واللوائح التي تصدرها من اجل ذلك ، حيث تقوم باختيار (تعيين) مجلس ادارته من بين العاملين بها والذين يقومون بتنفيذ سياستها وتحقيق اهدافها الخاصة. وهذا يعنى أن الدولة لا تنظم الهيئات الرياضية فقط ولكنها تحتكرها لنفسها، وبالتالي فالهيئات الرياضية تتبع غالباً مجلساً قومياً للرياضة وليس للجمعية العمومية الخاصة بهذه الهيئات ولذلك فإن الهيئات الرياضية في نظام التخطيط المركزي ما هو الا وحدة أو هيئة او مؤسسة حكومية تتبع الدولة ومسخرة لتحقيق اهدافها ، ولا تتمتع الهيئات الرياضية في هذا النظام بأى حرية في العمل او في علاقتها مع بعضها البعض (الاتحادات الرياضية- الاندية الرياضية) .

3/2/15/1/2 تمويل الهيئات الرياضية في نظام اقتصاد التخطيط المركزي .

يعتمد تمويل الهيئات الرياضية في نظام التخطيط المركزي على الدولة بصورة كلية ، حيث تعتمد الهيئة الرياضية في تمويلها على التمويل الحكومي بشكل رئيسى باعتبار أن الدولة تعتبر نفسها مسئولة مسئولية مطلقة عن تمويل جميع الهيئات الرياضية بداخلها .

اما التمويل الذاتى " فليس أساسياً بالمقارنة بالتمويل الحكومي " . حيث تقوم الدولة بالتخطيط المركزي لكل الهيئات الرياضية وبما لا يسمح بنمو الإيرادات الذاتية لاي هيئة رياضية ، وبذلك تسيطر الدولة على

الهيئات الرياضية نتيجة لحاجتها المستمرة للتمويل الحكومي واعتمادها عليه بشكل طبيعي.

في حين ان التمويل الاهلى لا يكون له دوراً في تمويل الهيئات الرياضية حيث تتحكم الدولة مركزياً في كل شىء داخلها وبالتالي تتحكم في حرية كسب المال وانفاقة ، وهذا الامر لا يشجع على التبرعات الاهلية على الاطلاق ، خاصة ان المتبرعين بالمال في نظام التخطيط المركزى يكونون دائماً في وضع الادانه والتشكك في مصادر اموالهم وهو الوضع الذى يجعل التبرع منهم عملية صعبة للغاية.

اهدأ 4/2/15/1/2 ف الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى .

تتبع اهداف الهيئة الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى من فلسفة الدولة وطبيعتها الايدلوجية التى ترفع من شأن البطولة الرياضية باعتبار أن هذه البطولة مظهر قوة يدل على ما تتميز به الدولة من تقدم وعند وقوة .

ولذلك فإن اهداف اى هيئة رياضية فى هذا النظام تنحصر فى رعاية البطولة الرياضية والاهتمام بها كهدف رئيسى لها على مستوى جميع الهيئات الرياضية ، وبذلك تنحصر اهداف الهيئات الرياضية فى رعاية البطل الرياضى بالإضافة لاعداد الفرق القومية التى تلعب باسم الدولة.

5/2/15/1/2 تقويم اقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط

المركزى:

تقوم اقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى على اعلاء الحاجه لممارسة البطوله الرياضية من أجل الحصول عليها وذلك كـرغبة اساسية يجب اشباعها وتوجه الدوله كل الموارد الماديه للهيئات الرياضية من اجل تحقيق هذا الهدف باعتبارها الغاية المثلى من انشاءها ، والدوله فى هذا المقام تقوم بتوفير التمويل المناسب لتحقيق هذا الهدف.

وتتحكم الدوله فى كل قوى الانتاج الرياضى فى هذا النظام ، وبهذا يتضح ان اقتصاديات الهيئات الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى تتحكم الدوله فيه بامتلاكها لهذه الهيئات وبفرض سيطرتها عليه من خلال القوانين واللوائح ، وبتحكمها فيه من خلال التمويل الحكومى لها، ومن هنا نجد ان الدوله تقوم بنفسها بتحديد وضع وأهداف وانشطة الهيئات الرياضية دون استشارة هذه الهيئات.

ومن خلال ماتم عرضه من اقتصاديات الهيئات الرياضية الاهلية داخل نظامى (اقتصاد السوق، اقتصاد التخطيط المركزى) نجد ان الاتحادات الرياضية هى احدى هذه الهيئات الرياضية الاهلية التى يجب توجيهها نحو اقتصاد السوق وذلك حتى تواكب الرياضة المصرية المستويات العالمية مواكبه حقيقية ولكى تدخل الرياضة المصرية الالفية الثالثة بخطوات رياضية ثابتة وصحيحة. (6 : 155 - 163)

المجلس الاعلى للشباب والرياضة (سابقاً) 16/ 1/ 2

1/ 16/ 1/ 2 نشأة المجلس الاعلى للشباب والرياضة :

فى عام (1956 م) صدر قرار جمهورى بتوحيد جميع هيئات الشباب فى مصر فى هيئة واحدة تحت اشراف المجلس الاعلى لرعاية الشباب وبرئاسة رئيس مجلس الوزراء وفى نفس العام صدر القانون رقم 197 بإنشاء المجلس الاعلى لرعاية الشباب كهيئة مستقلة وملحقة برئاسة الجمهورية ، وفى عام (1962م) أنشأت أول وزارة دولة للشباب وضمت إليها جميع اجهزة رعاية الشباب وصفيت الوزارة عام (1965 م) ، واعيدت عام (1968م) وتوالى عليها التعديل إلى أن انشئ المجلس القومى للشباب والرياضة بالقرار رقم 317 لسنة (1977م) ، وأخيراً فى عام (1977م) صدر القرار الجمهورى رقم 497 بإنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة كهيئة عامة ومقرها مدينة القاهرة. (15 : 290-294)

2/ 16/ 1/ 2 هدف المجلس الاعلى للشباب والرياضة :

يهدف المجلس الاعلى للشباب والرياضة الى توفير فرص النمو المتكامل والارتقاء بالمستوى الصحى والنفسى والاجتماعى للنشئ والشباب عن طريق النشاطات المختارة الرياضية والاجتماعية والفنية والثقافية مع التركيز على دعم وتأصيل القيم الروحية والدينية والسلوك والخلق الاجتماعى والديمقراطى وتنظيم استثمار اوقات الفراغ والطاقة الخلاقة لدى النشئ والشباب لما فيه خدمة الفرد والمجتمع.

(15 : 290-294)

3/16/1/2 اختصاصات المجلس الأعلى للشباب والرياضة:

يقوم المجلس فى سبيل تحقيق هدفه وفى إطار السياسة العامة للدولة بمباشرة الاختصاصات الآتية:

أ- رسم السياسة العامة لرعاية النشء والشباب فى مراحل نموه المتتالية ومختلف قطاعاته لكلا الجنسين ووضع الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه السياسة والعمل على تنسيق المشروعات الموضوعات فى هذا الشأن وتكاملها بين الوزارات والأجهزة والهيئات المعنية لشئون النشء والشباب والرياضة.

ب- وضع الخطط والبرامج والمشروعات الداخلية فى نطاق السياسة العامة ومباشرة تنفيذ المشروعات ذات المستوى القومى منها والمشروعات الجديدة التجريبية وعلى الأخص مايتعلق بتوفير وإعداد القادة والإشراف على تنظيم العروض الشبابية والرياضية والمهرجانات والاحتفالات وتنظيم المسابقات فى مختلف المناسبات الدينية والقومية.

ج- تقدير التمويل اللازم لتنفيذ وتنمية خطط ومشروعات وبرامج النشء والشباب والرياضة بالمستويات القومية والمركزية والمحلية، والحكومية والأهلية، ووضع المعايير اللازمة لترشيد الانفاق وتقييم العائد منه فى ضوء الأولويات المرتبطة بالأهداف.

د- وضع سياسة تمثل جمهورية مصر العربية فى الخارج فى مجالات أنشطة النشء والشباب والرياضة، وتنظيم سفر النشء والشباب الخارجيه ورعاية المبعوثين فى هذه المجالات.

ه- متابعة وتقييم ما يتقرر من خطط ومشروعات وبرامج وخدمات رياضية وشبابية على جميع المستويات بالتعاون مع الأجهزة والهيئات المعنية القومية والمركزية والمحلية الحكومية والاهلية .

و- تنظيم الجوائز والحوافز وغيرها من وسائل التشجيع المادية والادبية للنشء والشباب فى مجال اختصاص المجلس.

ز- الموافقة على قبول الاعانات والهبات والتبرعات والمساعدات المالية والعينية التى تقدم للمجلس من الاشخاص او الجهات والهيئات المصرية والاجنبية والدولية.

ح- اقتراح التشريعات بالنشء والشباب والرياضة ، وكذلك يضع المجلس اللوائح اللازمه لتنظيم اعماله وتيسير مباشرته لاختصاصاته وله ان يتخذ من القرارات مايراه محققاً لاغراضه. (15 : 290 - 294)

2 / 1 / 16 / 4 تشكيل المجلس الاعلى للشباب والرياضة .

1 - يشكل المجلس الاعلى للشباب والرياضة على النحو التالى:

أ- رئيس مجلس الوزراء رئيساً (أو من يفوضه).

ب- عضويه كل من الوزراء الاتى بيانهم (أو من ينوب عنهم).

- التعليم والبحث العلمى.

- الشئون الاجتماعية والتأمينات.

- الاوقاف.

- الداخلية.

- الدوله للحكم المحلى.

- الزراعة.
 - الصحة
 - الصناعة
 - القوى العاملة والتدريب.
 - الثقافة والإعلام.
- 2- أمين عام المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
- 3- أمين المجلس القومي المختص الذي تدخل في مهامه شئون الشباب والرياضة وأمين المجلس الأعلى للجامعات.
- 4- ممثلين للهيئات الخاصة للشباب والرياضة يعينان بقرار من رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- 5- خبيرين متخصصين في مجالات التربية يعينان بقرار من رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- 6- أربع خبراء من المهتمين بالعمل الشبابي والرياضي يعينون بقرار من رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- 7- رؤساء الأجهزة والقطاعات بالجهاز الوظيفي للمجلس كما يجوز حضور ممثلين للشباب والمرأة وغيرهم لاجتماعات المجلس بدعوة من رئيسه على ألا يكون لهم صوت عند اتخاذ القرارات ، ويجتمع المجلس بدعوه من رئيسه ثلاث مرات سنويا على الأقل وكلما دعت الضرورة إلى ذلك ، ويكون الاجتماع صحيحا بحضور أغلبية

أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

ويكون للمجلس أيضا جهاز وظيفى لمعاونته فى مباشرة اختصاصاته على النحو التالى:

- قطاع الأجهزة التى تتبع الوزير مباشرة.
- الأمانة العامة للمجلس .
- جهاز الشباب.
- جهاز الرياضة.
- قطاع الطلائع.
- قطاع إعداد القادة.
- قطاع الشؤون المالية والإدارية.

ويكون للمجلس الأعلى للشباب والرياضة موازنه خاصة تعد على نمط موازنات الهيئات العامه طبقا لأحكام قانون الموازنه العامة للدولة.

وكذلك أيضا ينشأ مجلس للشباب والرياضة بكل محافظه ويتولى هذا المجلس تنفيذ سياسة وخطط المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى نطاق المحافظه ، وتنشأ كذلك مديرية للشباب والرياضة بكل محافظه تتولى مباشرة الاختصاصات المقررة للجهاز الوظيفى للمجلس الأعلى فى نطاق المحافظه.

وينشأ أيضا بقرار من المحافظه مجلسا للشباب والرياضة بكل حى ومركز وتكون مديرية الشباب والرياضة بالحى أو المركز هى الجهاز

الوظيفى لهذا المجلس وتختص بتنفيذ سياسة وخطط المجلس الأعلى للشباب والرياضة داخل هذا الحى أو المركز.

وبذلك يمكن للمجلس الأعلى للشباب والرياضة أن يحقق الهدف من إنشائه حيث يستطيع نشر فلسفته من خلال انتشار وحداته المكلفة بنشر وتنفيذ سياسة وخطته والتي تتبع من خلال سياسة وخطط الدولة.

17/1/2 جهاز الرياضة:

هو أحد الأجهزة الوظيفية المعاونه للمجلس الأعلى للشباب والرياضة (المجلس القومى للشباب والرياضة حاليا) فى مباشرة اختصاصاته ويكون له ولرئيسه السلطات والصلاحيات المخولة لرئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة (المجلس القومى للشباب والرياضة حاليا) فى القوانين واللوائح والقرارات الصادره فى مجالات رعاية النشء والشباب.

ويختص جهاز الرياضة بتنفيذ سياسة وخطط المجلس الأعلى للشباب والرياضة (المجلس القومى للشباب والرياضة حاليا) بالنسبة لقطاع الرياضة وله أن يتخذ السبل المناسبة لتنفيذ تلك السياسة وتتبع اللجنة الأولمبية المصرية جهاز الرياضة وكذلك الاتحادات الرياضية المصريه ، ويعتبر جهاز الرياضة هو الجهة الإدارية المختصة بالنسبة لهما.

لجهاز الرياضة حق الإشراف على اللجنة الأولمبية وكذلك الاتحادات الرياضية والتأكد من تنفيذهم سياسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة وتحقيق أهدافه. (15 : 293 - 294)

18/ 1/ 2 وزارة الشباب (مرفق 16)

وفقاً لقرار رئيس جمهورية مصر العربية - محمد حسنى مبارك
- رقم (387 لسنة 1999) ، تهدف وزارة الشباب بمقتضى المادة الأولى
من إنشائها على تحقيق الاهداف الآتية :

- 1- توفير فرص النمو المتكامل للنشئ والشباب .
- 2- الإرتقاء بالمستوى الصحى والنفسى والإجتماعى لهم .
- 3- دعم وتأصيل القيم الروحية والخلق الإجتماعى والسلوك الديمقراطى .
- 4- تنظيم إستثمار أوقات الفراغ للشباب .
- 5- تشجيع روح المبادرة والأبتكار .
- 6- استغلال الطاقات لدى النشئ والشباب بما يكفل تكوين المواطن جسمياً
وعقلياً وخلقياً وثقافياً وفى إطار السياسة العامة للدولة .

1/18/1/2 اختصاصات وزارة الشباب

وتختص وزارة الشباب بمتضى المادة الثانية من قرار إنشائها فى
سبيل تحقيق أهدافها بما يأتى :

- 1- رسم السياسة العامة لرعاية النشئ والشباب فى مراحل نموه المتتالية
ومختلف قطاعاته لكلا الجنسين ، ووضع الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه
السياسه والعمل على تنسيق المشروعات الموضوعات فى هذا الشأن
وتكاملها بين الوزارات والأجهزة والهيئات المعنية بشئون النشئ
والشباب والرياضة فى جميع المستويات .

2- وضع الخطط والبرامج والمشروعات الداخلة فى نطاق السياسة العامة للدولة ومباشرة تنفيذ ذات المستوى القومى منها والمشروعات الجديدة التجريبية وعلى الأخص ما يتعلق بتأهيل القيادات الشابه والأشراف على تنظيم العروض الشبابية والرياضية والمهرجانات والأحتفالات وتنظيم المسابقات فى مختلف المناسبات الدينية والقومية .

3- تقدير التمويل اللازم لتنفيذ خطط ومشروعات وبرامج رعاية النشئ والشباب والرياضة على مستويات القومية والمركزية والمحلية الحكومية والأهلية ، ووضع المعايير اللازمة لترشيد الأنفاق وتقييم العائد منه فى ضوء الاولويات والأهداف المحددة .

4- وضع سياسة تمثيل جمهورية مصر العربية فى الخارج فى مجالات أنشطة النشئ والشباب والرياضة ، وتنظيم سفر النشئ والشباب والرياضيين والعاملين إلى الخارج تنفيذا لهذه السياسة وتنظيم وتنمية علاقات النشئ والشباب الخارجية ورعاية المبعوثين فى هذه المجالات

5- متابعة وتقييم ما يتقرر تنفيذه من خطط ومشروعات وبرامج وخدمات شبابية ورياضية على جميع المستويات بالتعاون مع الاجهزة والهيئات المعنية القومية والمركزية والمحلية الحكومية والأهلية .

6- تنظيم الجوائز والحوافز وغيرها من وسائل التشجيع المادية والأدبية للنشئ والشباب فى مجال إختصاص الوزارة .

7- إقتراح التشريعات المتعلقة بالنشئ والشباب والرياضة .

19/1/2 المجلس القومي للشباب والرياضة (تابع مرفق 16)

هو المجلس الذي أنشئ بمقتضى نص المادة الثالثة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية - محمد حسنى مبارك - رقم (387 لسنة 1999)، ويتولى هذا المجلس التنسيق بين الوزارات المعنية بالشباب والرياضة ، ويكون برئاسة وزير الشباب ، وقد حلَّ هذا المجلس منذ إنشائه محل "المجلس الأعلى للشباب والرياضة " .

ومما هو جدير بالذكر أن " المجلس الأعلى للشباب والرياضة " قد أنشئ بمقتضى قرار رئيس جمهورية مصر العربية -محمد أنور السادات- رقم (497 لسنة 1979) ، على أن يكون مقره مدينة القاهرة (العاصمة)، ويعتبر هذا المجلس هو جهة التخطيط المركزى لجميع الهيئات (الجمعيات الأهلية) الخاصة للشباب والرياضة ، وكان " المجلس الأعلى للشباب والرياضة " قد حلَّ مكان المجلس الذى كان يطلق عليه أسم "المجلس الأعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية " والذى أنشئ فى عام (1956)، وذلك بمقتضى قرار رئيس جمهورية مصر العربية -جمال عبدالناصر- رقم (197 لسنة 1956) والذى أعطى قوة القانون حتى عام 1979 وهو العام الذى أنشئ فيه " المجلس الأعلى للشباب والرياضة "

20/ 1/ 2 علاقة المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالاتحادات

الرياضية الأولمبية (المجلس القومي للشباب وا لرياضة حالياً)

أنشأت الدولة المجلس الاعلى للشباب والرياضة ليساعدها فى تحقيق فلسفتها فى تربية النشء والشباب ، وذلك عن طريق الانشطه

المختارة الرياضية والاجتماعية والفنية والثقافية ثم عهد المجلس الاعلى للشباب والرياضة بشئون الرياضة الى جهاز الرياضة كأحد أجهزة المجلس الوظيفية التي تعاونه فى تحقيق اهدافه ، وقد أخذ جهاز الرياضة كافة الصلاحيات التي تخول له ذلك.

واصبحت الاتحادات الاولمبية تقع تحت الاشراف الادارى والفنى من قبل جهاز الرياضة مع إعطائه الحق فى الموافقة على إنشاء الاتحادات الرياضية الجديدة وقد أعطى قانون الهيئات الرياضية كافة الصلاحيات لكل اتحاد رياضى فى ممارسة اختصاصاته وترك له السلطات الكاملة التى تساعده على العمل بجديه.

واحتفظ قانون الهيئات الرياضية لجهاز الرياضة واللجنة الاولمبية بحق الاشراف على الاتحادات الرياضية الاولمبية ، وذلك نظراً لان أغلب هذه الاتحادات تشترك فى دورات وبطولات أولمبية وعالمية وقارية وإقليمية ويتعلق الاشتراك فيها بالتمثيل المشرف الذى تقوم اللجنة الاولمبية بوضع ملامحه قبل كل دورة او بطوله اولمبية او عالمية او اقليمية او قارية وتعتبر الجمعية العمومية هى اعلى سلطه فى الاتحادات الرياضية وهى ايضا التى تقوم بإنتخاب اعضاء مجلس ادارته وكذلك لها الحق الكامل فى محاسبة مجلس الادارة من كافة النواحي سواء الفنية او الادارية ولكنها لم تستطع القيام بهذا الدور بالشكل المناسب.

وبذلك يتضح ان الاتحادات الرياضية هى أحد أهم الهيئات الاهلية التى تساعد الدوله فى تحقيق فلسفتها من الرياضة وهذه الاتحادات تعمل

وفقاً لذلك مع اشراف جهاز الرياضة واللجنة الاولمبية على الفرق الرياضية خاصة أثناء البطولات والدورات المختلفة مع ترك الحق الكامل للجمعية العمومية لكل اتحاد في محاسبة الاتحادات من جميع الجوانب. ولما كانت الرياضة تتعش وتتكمش وفقاً لنشاط الاتحادات الرياضية الأولمبية كان من الواجب على جهاز الرياضة الاستمرارية في متابعتها وتقويمها ليقف على أسباب تعثر الرياضة في جمهورية مصر العربية.

21/ 1/ 2 اللجنة الاولمبية المصرية :

ماهى اللجنة الاولمبية المصرية "هيئة رياضية تتكون من اتحادات اللعاب الرياضية التى تدير اللعاب المدرجه فى البرنامج الاولمبى، بغية تنظيم النشاط الرياضى الاولمبى فى جمهورية مصر العربية ، وتنسيق هذا النشاط بين مختلف الاتحادات فى حدود السياسة العامه التى يضعها المجلس القومى للرياضة .

وتعتبر اللجنة الاولمبية من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، ومقرها مدينة القاهرة ، ويكون لها الشخصية الاعتبارية وهى التى تمثل الجمهورية فى الدورات الاولمبية والعالمية والقارية والاقليمية سواء اقيمت داخل الجمهورية او خارجها وقد أعيد شهر نظامها الاساسى بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة (المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً) وفقاً لاحكام القانون رقم 77 لسنة 1975. (12 : 52 - 53)

وتتكون اللجنة الاولمبية من (24) اتحاداً رياضياً وتخضع هذه الاتحادات للاشراف الفنى من قبل اللجنة الاولمبية خاصة اثناء اقامة الدورات والبطولات الاولمبية والعالمية والقارية والاقليمية سواء اقيمت داخل الجمهورية او خارجها ، وتخضع اللجنة الاولمبية للاشراف الادارى من قبل جهاز الرياضة وتباشر اللجنة الاولمبية اختصاصاتها فى حدود الساسية العامة للدولة والتخطيط الذى يضعه المجلس الاعلى للشباب والرياضة (المجلس القومى للشباب والرياضة حالياً) .

1 / 2 / 1 اهداف اللجنة الاولمبية المصرية :

تباشر اللجنة الاولمبية المصرية الاختصاصات الاتيه:

1- رعاية الحركة الاولمبية فى جمهورية مصر العربية والمحافظة على القواعد والمبادئ الاولمبية وحماية الهواية.

2- تنظيم الدورات واللقاءات الاولمبية والعالمية والقارية والاقليمية اذا ماتقرر اقامتها فى جمهورية مصر العربية وذلك طبقاً للقواعد والنظم الاولمبية والدولية.

3- الاشراف على اعداد الفرق التى تقرر اللجنة اشتراكها فى الدورات الاولمبية والعالمية والقارية والاقليمية واختيار ممثلى الجمهورية فى هذه الدورات طبقاً للقواعد والانظمة المقررة فى اللجنة الاولمبية الدولية ولجان الدورات العالمية والاقليمية والقارية واقتراح تمثيل الاتحادات فى الاشتراك فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية او العالمية او القارية او الاقليمية واعتمادها من الجهة الادارية المركزية.

4- الاشتراك مع الاتحادات الرياضية الاولمبية فى وضع برامجها الخاصة بالمقابلات مع الفرق الاجنبية سواء داخل الجمهورية او خارجها.

5- الاشتراك مع الاتحادات الرياضية الاولمبية فى وضع برامجها الخاصة بالنشاط الاولمبى او الاقليمى.

6- الاذن باستعمال اسم اللجنة و الشارة الاولمبية وفقاً للشروط الاوضاع التى تحدها لذلك. (12 : 52 - 53)

2 / 1 / 22 الاتحاد الرياضى :

" هو الهيئة المسؤولة عن ادارة شئون لعبة معينة فى الدولة من جميع النواحي الفنية والادارية والمالية ، والعمل على نشرها ورفع مستواها الفنى ، ويعتبر من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، وتكون له شخصيته الاعتبارية". (12 : 27)

2 / 1 / 22 / 1 الاهداف والاختصاصات :

1- وضع السياسة العامه التى تحقق نشر اللعبة ورفع مستواها فى جمهورية مصر العربية.

2- ادارة شئون اللعبة من جميع النواحي الفنية والادارية والمالية.

3- إدارة شئون التدريب والمدربين والعمل على رفع مستواهم.

4- الحفاظ على القواعد والمبادئ الدوليه للعبة وحماية الهواية والنظم الخاصة بها ، وادارة الاحتراف فى حدود القواعد التى يضعها الاتحاد الدولى.

5- تنظيم البطولات العامه بجمهورية مصر العربية ووضع القواعد والمبادئ الخاصة بهذا التنظيم.

6- إعداد الفرق الاهلية التي تمثل جمهورية مصر العربية فى الدورات الاولمبية والقارية والاقليمية والدولية والتوجيه والرقابة على اعدادها .

7- تنظيم البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات المختلفة لبحث امور اللعبة ومشكلاتها واعداد مراكز التدريب.

8- الاذن للهيئات الاعضاء بالاشتراك بفرقها مع الفرق الاجنبية فى المباريات التى تقام داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها وادارة هذه المباريات اذا اقيمت فى جمهورية مصر العربية وذلك بعد موافقة اللجنة الاولمبية المصرية .

9- تنسيق الجهود بين مختلف الهيئات الاعضاء فى الاتحاد.

10- اهداء النصح والمشورة للهيئات الاعضاء والعمل على علاج ماقد ينشأ بينها من مشكلات.

11- تمثيل جمهورية مصر العربية فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية وتنظيم هذه المؤتمرات او الاجتماعات اذا ماأقيمت داخليا بعد موافقة اللجنة الاولمبية المصرية.

12- تنظيم المسابقات والمباريات بين الهيئات الاعضاء ومنح القاب الجدارة والجوائز فى هذه المسابقات.

- 13- اعتماد تسجيل اللاعبين فى الهيئات الاعضاء وتمثيلها فى مسابقاتها وذلك فى حدود اللوائح والنظم الخاصة بالاتحادات الدولية.
- 14- إدارة وتنظيم الاستغناء عن اللاعبين وإنتقالاتهم الى أندية اخرى داخل جمهورية مصر العربية او خارجها.
- 15- اعداد مشروع الموازنه السنوية للاتحاد.
- 16- دعوة الجمعيات العمومية العادية أو غير العاديه الى الانعقاد وتنفيذ قراراتها.
- 17- اعتماد قرارات المكتب التنفيذي.
- 18- تعيين الموظفين الفنيين وغيرهم من العاملين بالاتحاد .
- 19- الفصل فى الشكاوى والاحتجاجات التى تقدم اليه من الهيئات الاعضاء بالاتحاد وفقاً للوائح الموضوعه خصيصاً لهذا الغرض.
- 20- وضع أو سن مايراه الاتحاد مناسباً من لوائح وقواعد وقوانين يمكن بموجبها تنظيم العمل بالاتحاد من جميع النواحي الفنية والادارية والمالية على ان تعرض على الجمعية العمومية للاتحاد فى أول اجتماع لها للموافقة عليها واعتمادها. (15 : 66 - 67)

2 / 1 / 22 / الموارد المالية للاتحادات الرياضية :

- 1- اشتراكات الاعضاء.
- 2- حصيلة ايرادات المباريات.
- 3- حصيلة ايرادات الحفلات.

- 4- حصيد إيرادات منتجات الهيئة
- 5- الاعلانات
- 6- التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة الجهة الادارية المختصة .
- 7- فوائد الودائع بالبنوك ان وجدت.
- 8- رسوم دورات اعداد وصقل القاده.
- 9- رسوم امتحانات القاده المعينة والتطوعية والكشف الطبى.
- 10- رسوم انتقالات البعثات للمشاركات الخارجية.
- 11- الجزاءات ورسوم الإحتجاجات .
- 12- اى رسوم اخرى يقرها مجلس الادارة وتوافق عليها الجهة الادارية المختصة بشرط ان ترتبط بنشاطه واعمال الاتحاد وفروعه.
- 13- الايرادات الاخرى التى توافق عليها الجهة الادارية المختصة.

(15 : 107)

2 / 1 / 22 / 3 مناطق الاتحادات الرياضية :

تكون للاتحادات الرياضية مناطق مختلفة فى جميع انحاء الجمهورية حسب نشاط اللعبة ، ويجب على مجلس ادارة الاتحاد ان يصدر قراراً بتكوين منطقة اللعبة التى يديرها فى كل محافظه اذا كان عدد انبيئات والاندية الرياضية ومراكز الشباب الاعضاء بالاتحاد بهذه المحافظات سبعة فأكثر ، أما اذا كان عددها أقل من ذلك فيجوز له تكوين منطقة بالمحافظة او ضم تلك الاندية والهيئات والمراكز التى المنطقة انتمه بالمحافظة المجاورة ، وتباشر مناطق الاتحاد اختصاصاتها فى

حدود السياسة الفنية والادارية والمالية التي يضعها مجلس ادارة الاتحاد والجهة الادارية المختصة.

وتخضع مناطق الاتحاد الرياضى لاشراف الجهة الادارية المختصة من كافة النواحي ، ولهذه الجهة فى سبيل تحقيق ذلك التأكد من عدم مخالفة المنطقة لسياسة الجهة الادارية المركزية المختصة (جهاز الرياضة سابقاً) وسياسة الاتحاد المختص ولها فى سبيل ذلك الاطلاع على جميع الدفاتر الخاصة بالمنطقة وسجلاتها ومستنداتنا ومتابعه اوجه نشاطها المختلفة. (15 : 82 - 84)

2 / 1 / 22 / 4 أنواع الاتحادات الرياضية:

تتنوع الاتحادات الرياضية ما بين الاتحادات الاولمبية وغير الاولمبية والنوعية ، حيث بلغ عدد الاتحادات الاولمبية (موضوع البحث) (22) اتحاداً رياضياً فى حين بلغ عدد الاتحادات غير الاولمبية (18) اتحاداً وايضا فالاتحادات النوعية تضم خمسة اتحادات رياضية.

2 / 1 / 22 / 4 الاتحادات الرياضية الاولمبية :

وهذه الاتحادات هى التى لها الحق فى الاشتراك فى اللجنة الاولمبية المصرية ، وكذلك الاشتراك فى الدورات الاولمبية بعد موافقة اللجنة الاولمبية المصرية ، وكذلك الجهة الادارية المختصة.

وتخضع الفرق الرياضية لهذه الاتحادات لاشراف اللجنة الاولمبية خاصة اثناء الدورات والبطولات الاولمبية والعالمية والقارية والاقليميه سواء اقيمت داخل جمهورية مصر العربية او خارجها. (15 : 80)

وفيما يلي الاتحادات الرياضية المصرية المدرجة فى البرنامج الاولمبي وهى :

| | | |
|----------------------------|----------------|-------------|
| التجديف | العاب القوى | السباحة |
| الدراجات | كرة القدم | الملاكمة |
| كرة السلة | السلاح | رفع الاثقال |
| المصارعة | الجمباز | الهوكى |
| الفروسية | الكرة الطائرة | الرماية |
| اليخوت والانزلاق على الماء | كرة اليد | الجودو |
| الخماسى الحديث | التنس | تنس الطاولة |
| التايكوندو | الريشة الطائرة | |
| الرماية بالقوس و السهم | | |

23/ 1/ 2 التمويل الرياضى :

المال هو عصب الهيئات وهو الذى يساعدها على تحقيق اهدافها، اذا انه لن تتحقق سبل النجاح لهذه الهيئات الا اذا هينئنا لها المواردالمالية اللازمه لادارة انشطتها ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوه.

ويعتبر التمويل امر حيوى وجوهري فى مختلف الهيئات اذا يجب عليها او مايجب ان تعد لنفسها خطه تمويلية سليمة ، تتضمن توفير القدر الكافى من حجم ومصادر رأس المال التى تتيح لها اتخاذ قراراتها بحرية تامه. (56 : 77) ، (52 : 269)

ومن ثم فإن التمويل عملية شبة تلقائية ، تقوم بها المنظمه ،
وتسعى الى الحصول على الاموال (توفير الميزانيات اللازمه) لتحقيق
الاهداف المرجوه . (32 : 18)

ومن هنا نجد ان اهم المشاكل الموجوده فى المجال الرياضى حالياً
هى قلة المصادر التمويلية والتي تؤثر بالسلب على اتاحه الفرص للهيئات
الرياضية بمختلف انواعها على تحقيق اهدافها وتنفيذ برامجها ولهذا
فمشكلة التمويل فى الرياضة من أكبر المشاكل المؤثرة الى تواجه القاده
والمسؤولين الرياضيين فى الوقت الحالى ، والتمويل الرياضى بمفهومه
العام هو مجموع الموارد المالية والعينية التي تحصل عليها الهيئة
الرياضية سواء كانت ايرادات ذاتيه او تبرعات اهلية او اعانات حكومية.
وتختلف مصادر التمويل الخاصة بالهيئات الرياضية مابين تمويل ذاتى
او أهلى او حكومى.

2 / 1 / 23 / 1 / مصادر التمويل الرياضى :

- التمويل الحكومى .
- التمويل الأهلى .
- التمويل الذاتى .
- التمويل المشترك .

2 / 1 / 23 / 1 / التمويل الحكومى .

هو كل الاعانات المالية والعينية التي يدعم بها الهيئة الرياضية
عن طريق الهيئات او المؤسسات الحكومية التي تمتلكها الدولة وخاصة
المجلس القومى للشباب والرياضة ، سواء كانت مباشرة مثل الاعانات

المالية السنوية او الانشائية او المرتبطة بظروف معينه او مكافآت لبعض الفرق الرياضية المتميزة او ملابس وادوات واجهزة خاصة بنشاط الهيئة او كانت غير مباشرة مثل الاعفاءات والتخفيضات المقررة للهيئة الرياضية بقانون أو بقرار وزارى أو غيرها من اشكال الاعانات الحكومية التى يصعب حصرها لتعددتها واختلافها.

2 / 1 / 23 / 1 / 2 التمويل الاهلى :

هو كل التبرعات المالية والعينية التى تأتى للهيئة الرياضية عن طريق الافراد أو الشركات او المؤسسات من داخل مصر أو من خارجها بعد موافقة الجهة الادارية سواء كانت اموالاً سائلة او ودائع تدر عائداً مادياً أو وصايا أو هبات أو انشاءات أو اصلاح بعض المنشآت والملاعب وانمرافق أو عقارات أو اراضى أو استضافة فريق من فرق الهيئة او ملابس أو ادوات أو اجهزة خاصة بنشاط الهيئة أو غيرها من مصادر التبرعات الاهلية التى يصعب حصرها لتعددتها واختلافها من هيئة رياضية لآخرى.

3 / 1 / 23 / 1 / 2 التمويل الذاتى :

هو كل الايرادات التى تحققها الهيئة الرياضية عن طريق استثمار مرافقها أو منشآتها أو نشاطاتها سواء كان ذلك من حصائل الاشتراكات السنوية لذاعضاء بالهيئة أو رسوم العضوية أو بيع تذاكر دخول المباريات الرياضية التى تنظمها الهيئة لفرقها الرياضية أو دخل الحفلات التى تقيمها الهيئة أو ايجار منشآتها أو عائدات الودائع المالية (اوراق مالية - اسهم - سندات) التى تمتلكها أو المقابل المالى لاستخدام شعار الهيئة او غيرها من

مصادر الإيرادات الذاتية التي يصعب حصرها لتعددتها واختلافها من هيئة رياضية لأخرى.

* أهم صور التمويل الذاتي .

- الاستثمار .

- التسويق .

أولاً- الاستثمار :

1- المعنى اللفظي للاستثمار

الاستثمار فى اللغة العربية مشتق من الثمر أى حمل الشجر والثمر هو المال والولد والثمر هو الذهب والفضة والمال المثمر وثمر ماله أى نماد ويقال " ثمر الله مالك " أى كثرة "وثمر الرجل " أى كثر ماله ، والعقل المثمر عقل المسلم ، والعقل العقيم عقل الكافر ، واستثمار مصدر الفعل استثمر الدال على الطلب ، أى أن الاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن.(87:58)

2- مفهوم الأستثمار :

من خلال التعاريف السابقة للاستثمار ومن دراسة المعنى اللفظي للاستثمار نجد أن الاستثمار هو عمل هدفه زياده رأس مال الفرد أو زيادة موارده عن طريق تشغيل ماله او استغلاله بهدف زيادته أى وظيفة الاستثمار هى تشغيل الاصول بهدف زيادة هذه الاصول.

والاستثمار من وجه نظر الفرد يتمثل في تحويل النقود الى اصل يدر (يعطى) عائداً سواء كان هذا الاصل من انتاج فترات سابقة او اصلاً جديداً. (3 : 325)

ومن هنا نجد أن من اهم مميزات الاستثمار هو تشغيل واستغلال المال ويبقى السؤال اين يتم تشغيل واستغلال هذا المال؟ والاجابة تتضح فى أن الفرد الذى يقوم باستثمار ماله (المستثمر) يختار احد المجالات التى يرى فيه ان هذا المجال يعطيه الفرصة لزيادة رأس ماله بصورة أكبر عن أى مجال آخر .

3- مجالات الاستثمار

تعددت مجالات الاستثمار المختلفة فى جمهورية مصر العربية وهذه المجالات تكون لها محددات خاصة تعمل على تنظيمها بصورة سليمة وقانونية وهذه المحددات هى التى تعطىها القوة الدافعة للاستمرار فى هذه المجالات من أجل استقرار عملية التنمية.

ولما كان هدف الدولة من فتح مجال الاستثمار امام المستثمرين هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اطار السياسة العامة للدولة وفى حدود خطتها القومية لهذا كان على الدولة وضع تشريع يحدد هذه المجالات ولهذا لم يترك القانون المصرى المجال مفتوحاً امام المستثمرين فى أى نشاط كان وإنما قصد ان يقتصر النشاط على المشروعات التى تخدم التنمية والتى تتطلب خبرات عالية فى مجالات تتصف بالتطور الحديث السريع. (70 : 15)

وقد نص القانون (230 لسنة 1989) علي أن يكون مجالات الاستثمار هي:

- الزراعة (استصلاح واستزراع الأراضي البور والصحراوية - الأنشطة اللازمة لاستصلاح الأراضي وجعلها قابلة للزراعة - استزراع الأراضي المستصلحة) .

- الصناعة (الأنشطة الصناعية المختلفة بما في ذلك التصنيع الزراعي ، ونشاط التعدين عدا التنقيب عن البترول واستخراجه) .

- السياحة (الأنشطة السياحية المختلفة) .

- الإسكان (بناء الوحدات السكنية في مختلف المستويات سواء بقصد الإيجار أو التمليك) .

- التعمير (إقامة المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة أو المناطق الصناعية الجديدة بما في ذلك تهيئة الأراضي وتجهيزها بالمرافق والخدمات الأساسية بغرض تقسيمها أو تقرير حق الانتفاع بها أو تأجيرها. وقد نصت المادة الأولى من القانون (230 لسنة 1989) الفقرة

(ب) علي ما يلي :-

- سلطات مجلس الوزراء في إضافة مجالات أخري للاستثمار

ويشمل هذا القانون مجالات وأنشطة وردت علي وجه التحديد إلا أن هذه الأنشطة والمجالات ليست مانعه بمعني أن يمكن النظر في قبول مشروعات في مجالات وأنشطه غير وارده بهذه المجالات متي كانت هذه الأنشطة ذات أهمية.

فمثلا تضمنت قوائم الأنشطة في مجال السياحة والنقل البري والبحري ولم تتضمن النقل الجوي وقد طلب بضم ذلك النشاط وأمكن الحصول علي موافقة مجلس الوزراء علي ضم نشاط النقل الجوي السياحي ضمن تلك القوائم . (78 : 33)
ومن خلال هذه الإضافة يمكن معاملة المجال الرياضي بالمثل فيمكن أن يقدم طلب عن طريق هيئة الاستثمار للنقدم إلي مجلس الوزراء للموافقة علي إضافة المجال الرياضي إلي مجالات الاستثمار وذلك لم تتضمنه " الفقرة ب " من المادة الأولى من القانون (230 لسنة 1989) ، علي أن من حق مجلس الوزراء إضافة مجالات أخري للاستثمار . ويقع علي الدولة دوراً هاماً في فرض معاملة المجال الرياضي كأحد المجالات الاستثمارية وأيضاً توفير وتهيئة مناخ الاستثمار المناسب الذي يجعل المجال الرياضي من المجالات الجاذبة للاستثمار

4- العوامل التي تؤثر علي الاستثمار

أ- الاستقرار

ب- النظام القانوني والتنظيم

ج- البنية الأساسية

د- العمالة

هـ- التمويل

و- موقف الرأي العام

أ- الاستقرار

أول وأهم ما يؤثر علي الاستثمار هو السياسات التي تتبعها الدولة سواء في المجال السياسي من حيث علاقتها مع الدول الأخرى وعلاقتها مع شعبها أو في المجالات الاقتصادية والمالية. فالاستثمار الذي يحقق فوائد اجتماعية هو الاستثمار طويل الأجل الذي لا يتبنى صفة رابحة ثم يختفي بعدها ، ومثل هذا الاستثمار المفيد لابد أن يطمئن إلي استقرار الأوضاع لفترة طويلة ولا يأتي هذا الاطمئنان إذا كانت الدولة في نزاعات مستمرة مع جيرانها أو مع قطاعات كبيرة مع شعبها أو لم تلوح سياستها باستقرار الأوضاع وبتشجيع المستثمرين أو اعتمدت علي التدخل المستمر من جانب الحكومة . (1 : 120)

ومن هنا فإن أول ما يهتم المستثمر عند دخوله المجال الرياضي هو الشعور بالاستقرار سواء باستقرار الأوضاع داخل الهيئات ، وأيضا مدي التدخل الحكومي وسيطرته في المجال الرياضي كل هذا يمكن أن يعطي الانطباع سواء بالإيجاب أو السلب تجاه المجال الرياضي وبالتالي يكون له تأثيره علي اتخاذ قرار الاستثمار .

ب- النظام القانوني والتنظيم

بالإضافة لما سبق ذكره من مدي تأثير الاستقرار بالنسبة للدولة فلا بد من وجود النظام القانوني والتنظيمي الذي يقوي ويدعم هذه السياسات المستقرة سواء بالقواعد والإجراءات والتي تكون بمثابة نظاما مساعدا للاستثمار ، ولهذا فيجب وضع قواعد واضحة

ومعروفة وغير مبالغ فيها تستهدف حماية المستثمر والعقود
والمعاملات بين الأطراف وأيضا وضع نظام قضائي يساعد علي
حسم المنازعات بسرعة وعدالة . (1 : 121)

ويعتبر النظام القانوني الدعامه التي يستند إليها أي مستثمر
لممارسة نشاطه حيث لا يمكن للمستثمر أن يمارس نشاطه دون أداة
تشريعية أو قانونية تحدد نشاطه وأهدافه حتى لا يتعرض لمنازعات
وإشكالات قانونية تؤدي لتعثر أعماله (56 : 77)

ومن خلال معرفة مدي أهمية وجود نظام قانوني وتنظيمي
نجد أن المستثمر قبل دخوله في المجال الرياضي يقوم بدراسة ما
نص عليه القانون من حيث شرعية الاستثمار في هذا المجال ،
وأیضا معرفة ما هي السياسات والإجراءات المتبعة داخل هذا
المجال ، ومن ثم معرفة كيفية الوصول إلي القرار الصحيح والسليم
أن حدثت بعض المشكلات أو وجدت بعض العقبات ، ومن هنا
فيجب أن يدعم ويساند القانون المجال الرياضي بصفة عامة من
حيث وجود التشريعات وأيضا من حيث تنظيم العلاقات بين
الأطراف المشتركة في مجال الاستثمار الرياضي .

ج- البنية الأساسية

يحتاج الاستثمار الناجح إلي بنية أساسية كافية من حيث
نوعيتها وتكاليف استخدامها وأيضا مدي تطابق وتوافق البنية
الأساسية مع ما يتمناه ويحتاجه المستثمر. (1 : 123) .

ولهذا فمن ضمن العوامل التي تؤثر علي المستثمر لإتخاذ
قرار الاستثمار في المجال الرياضي هي عدد الملاعب - اللاعبين

- المستوي الفني - النظام الإداري - الأدوات - الإمكانيات -
وعى الجماهير - الإقبال الجماهيري كل هذه العناصر يمكن أن
تمثل عناصر البنية الأساسية بالنسبة للمجال الرياضي والتي من
خلالها يمكن للمستثمر أن يعرف مدى ثبات واستقرار هذا المجال
ومن ثم التنبؤ بنسبة النجاح فيه.

د- العمالة

والعمالة هم الأفراد القائمين بالعمل في المجال الإستثماري
سواء عمال أو رؤساء (قيادات) ، ومن هذا فيجب أن يكون مستوي
العمال مرتفع حتى يضمن استمرار العمل بأحسن صورة وأيضا
مستوي خبرة القادة التي تضمن حسن التحكم والسيطرة واتخاذ
القرار السليم أثناء حدوث المشاكل. (1 : 123)

بالنسبة للمجال الرياضي فيجب أن يطمئن المستثمر إلي
المستوي الذي سوف يتعامل معه سواء مع متخصصين في الرياضة
أو الاستثمار ، ومعرفة كفاءة وخبرة كلاً مهم في هذا المجال ومدى
درايتهم ومعرفتهم بما يستحدث في هذا المجال ، وبالتالي قدرتهم
علي التغير حسب ما يتطلبه العمل ومن هنا فيجب أن يشعر
المستثمر أن العاملين في المجال الرياضي (مدرب - لاعب -
ممارس - إداري مسئول) ذو كفاءة عالية وخبرة كبيرة تضمن له
الاستقرار والاستمرار والنجاح .

هـ- التمويل

يأتي بعد ذلك قدرة المستثمر علي التمويل فتوجد بعض
المشروعات الاستثمارية التي يفضل المستثمر أن يكون تمويلها منه

شخصيا ، وأخري يكون بالاشتراك مع أفراد آخرين أو مع أي من مصادر التمويل المختلفة ، ومن خلال دراسة دور الجانب التمويلي نجد أن معظمها يضع بعض الشروط الخاصة بفترة السداد أو سعر الفائدة علي القروض المستحقة ، وبذلك يجب أن تكون هذه الشروط ميسرة إلي حد ما حتى تساعد المستثمر علي إتخاذ قرار الاستثمار وليس العكس أن تعوقه عن الاستثمار . (1 : 125)

وفي المجال الرياضي نجد أن التمويل يلعب دورا هام جداً ولكن يمكن أن يقابل المستثمر مشكلة في الحصول علي التمويل اللازم أو القروض اللازمة من المؤسسات المالية ، وذلك لأن هذه المؤسسات تجد صعوبة في إتاحة القروض لمثل هذا النوع من المشروعات الاستثمارية ، نظرا لعدم معرفة طبيعة المجال أو لقلّة الخبرة أو لصعوبة التحكم في العناصر المؤثرة علي هذا النوع من الاستثمار ولكن ما يجب ذكره وتأكيدّه أن المجال الرياضي يعتبر من أقوى المجالات والتي تحقق أرباح عالية نظرا لكثرة عدد المستفيدين منها والعاملين بها وأيضا الصناعات المغذية لها.

و- موقف الرأي العام

وفي النهاية فإن مناخ الاستثمار الجيد يفترض مع توافر العناصر السابقة وأن الرأي العام في الدولة يرحب بالاستثمارات الخاصة ويرى فيها الأمل في زيادة فرص العمل وأيضا في إنطلاق التنمية في جميع المجالات ، والملاحظ أنه بينما كان القطاع الخاص في مصر مسئولا عن خلق ثلاث فرص عمل مقابل كل فرصة عمل واحدة أنشأها القطاع العام في الفترة من (1982 وحتى 1992)

ما زالت الثقافة العامة في مصر وكتابات الكثيرين من المثقفين فيها تصور القطاع الخاص علي أنه مجموعة من المغامرين وما تتضمنه الصحف من قصص حول المستثمرين الذين يلجأون إلي الأساليب غير الشرعية ، بينما يندر أن تقرأ فيها عن المشروعات الناجحة التي تحترم القانون وتدفع الضرائب وتفيد الاقتصاد وخطط التنمية، وفي هذا الوضع يرى الكثيرون السلامة بإبقاء أموالهم في الخارج أو بإيداعها لدي البنوك يجنون فوائدها العالية ولا يدفعون الضرائب (1 : 125) .

وبالنسبة للمجال الرياضي فيجب أن يسير الرأي العام في اتجاهين ، الاتجاه الأول هو معرفة أهمية الدور الحقيقي والحضاري الذي يمكن أن تلعبه الرياضة من حيث التنمية سواء علي مستوي الممارسة العامة أو علي المستوي التنافسي ويعتبر هذا الاتجاه هو الأساس الذي يقوم عليه ، الاتجاه الثاني وهو الوعي بأهمية الاستثمار وتأثيره في جميع المجالات وبالتالي تأثيره علي المجال الرياضي سواء في زيادة الدخل أو في رفع المستوي الفني للممارسين ، أو زيادة فعالية الدور الذي تلعبه الرياضة بالنسبة للتنمية الشاملة للمجتمع ، وهنا يظهر الدور المتبادل في مدي اسهام الرياضة علي الاستثمار ، وبالتالي علي الاقتصاد وأيضا مدي إسهام الاقتصاد و الاستثمار في رفع مستوي الرياضة ، وأيضا حمل عبء عن كاهل الدولة للتنمية الرياضية بالنسبة للمجتمع .

5- العقبات التي تواجه الاستثمار .

تقابل نمو الاستثمارات بصفة عامة العديد من المشاكل سواء بالنسبة للاستثمارات القومية أو الخاصة رغم أن قوانين وتشريعات الاستثمار في مصر قد توحدت في القانون (230 لسنة 1989) لكافة المجالات ، ومن أهم المشاكل والعقبات التي تعترض الاستثمار الخاص في مصر ما يلي :

أ- المعوقات الإدارية والإجرائية .

ب- المعوقات الاقتصادية .

ج- المعوقات السياسية .

د- المعوقات الإعلامية والترويجية .

أ- المعوقات الإدارية والإجرائية

وتتمثل في تعدد الهيئات والجهات التي يجب أن يتردد عليها المستثمر للحصول علي الترخيص بالاستثمار ، بالإضافة إلي تعدد الأوراق المطلوبة لكل جهة والتعقيدات الروتينية التي تواجه المستثمر نتيجة عدم إدراك مواد ونصوص وقوانين ولوائح الاستثمار ، وهي في النهاية تعطل وتعوق تنفيذ وإنشاء المشروعات.

ب- المعوقات الاقتصادية

وترتبط بالمناخ الاستثماري في الدولة من حيث المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية ودرجة الاستقرار الاقتصادي واستقرار المستوي العام للأسعار وحدود الضرائب وضمان الاستثمار وتحويل الأرباح ورأس المال للخارج ، وتعتبر المحددات

التمويلية ضمن المحددات الاقتصادية خاصة في المشروعات التي تحتاج إلي التمويل بدرجة كبيرة فالحصول علي قروض يحتاج إلي ضمانات كافية (رهن المشروع - أرض - عقارات) .

ج- المعوقات السياسية

تعتبر هذه العقبة من العقبات الهامة التي تؤثر علي المناخ الاستثماري لدولة خاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي والعربي . فكثيرا ما تؤثر العلاقات السياسية بين الدول علي العلاقات الاقتصادية بينها فتوقفها ، وقد تذهب إلي أبعد من ذلك فتلغي اتفاقيات سبق اتخاذها ، ولذلك يجب الفصل التام بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية وتوفير الضمانات الكافية للاستثمار خاصة وأن معظم الضمانات القانونية المتوفرة مصدرها تشريعات محلية داخلية تكون عرضة للتعديل والتبديل من طرف واحد.

د- المعوقات الإعلامية والترويجية

ومن هنا عدم الإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة وعدم توفير البيانات والمعلومات التي تهم المستثمر ويحتاج إليها في اتخاذ قراره الاستثماري ، وعدم معرفة المستثمر بالمزايا الاستثمارية التي تمنحها الدولة وعن المناخ الاستثماري بها.

وينشأ ذلك من عدم الاهتمام بالإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة والترويج لها بالداخل والخارج وتسهيل حصول المستثمر علي المعلومات التي يطلبها واللازمة لدراسات الجدوى لمشروعه الاستثماري (123 31 - 125) .

ثانياً: التسويق .

1 - ماهية التسويق

تحتل وظيفة التسويق أهمية خاصة مقارنة بغيرها من الوظائف الأخرى في منظمات الأعمال علي اختلاف أنواعها في العصر الحديث . ويرجع ذلك إلي طبيعة المسئوليات التي أصبحت ملقاه علي عاتق هذه الوظيفة وإلي الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف هذه المنظمات من حيث الاستمرار والنمو. (5 36).

ويمثل التسويق أحد الوظائف الأساسية التي تقوم بها إدارة أي مشروع اقتصادي ، من أجل تحقيق الهدف الذي أقيم من أجله المشروع . (31 : 5).

ويمكن تعريف التسويق علي النحو التالي ووفقا لما تراه جمعية التسويق الأمريكية حيث تشير للتسويق علي أنه:-

- التسويق نشاط من أنشطة المنشآت .
 - التسويق مجموعة من أنشطة المنشآت المتعلق ببعضها البعض.
 - التسويق ظاهرة تحقق التنسيق والتكامل في سياسة المنشأة .
 - التسويق عملية اقتصادية .
 - التسويق عبارة عن هيكل من المؤسسات .
 - التسويق عملية تبادل أو نقل ملكية السلع .
 - التسويق هو خلق المنافع الزمنية والمكانية والحيازية .
 - التسويق عملية توفيق بين الطلب والعرض .
- من خلال ما سبق فإن الجمعية الأمريكية تعرف التسويق علي أنه :

" نشاط الأعمال الذي يوجه إنسياب السلع والخدمات من المنتج إلي المستهلك أو المستعمل " . (36 : 13)

ويشير حسن محمد وآخرون (1996) إلي أن التسويق هو "العملية التي تتم بها التوفيق بين السلع والأسواق وعن طريقها يتم انتقال الملكية " (24 : 10)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص بعض الصفات والخصائص الأساسية التي تميز دراسات التسويق أهمها:

- دراسات التسويق تتصف بالانتظام والاستمرار بمعنى أنها تخضع لأسلوب التخطيط والأسلوب العلمي في البحث والدراسة.
- دراسات التسويق تتصف بالموضوعية ، بمعنى أنها لا تخضع للتحيز الشخصي.

- تهدف دراسات التسويق لتجميع البيانات والمعلومات بطرق عملية بعيدة عن التحيز . (45 : 10) .

2- التسويق والاتحادات الرياضية الأولمبية

" التسويق يشتمل علي أنشطة المنشآت والأفراد والتي تسهل وتحقق إشباع علاقات التبادل في ظل بيئة ديناميكية ومن خلال تقديم وتوزيع وترويج وتسعير السلع والخدمات والأفكار" (89 : 4) والسوق يمثل العلاقة بين العرض والطلب بالنسبة لمنتج معين أو انه يتضمن إجمالي طلب المستهلكين المحتملين بالنسبة لسلعة أو خدمة أو فكرة معينة ، هذا ويمكن أيضا اعتبار السوق تجمع من الأفراد أو المنظمات لهم حاجات ورغبات بالنسبة لمنتج معين.

3- أهم متطلبات إنشاء السوق

- ولكى يتشكل السوق من الأفراد أو المنظمات أو كل منهما معاً ، هناك عدة شروط يجب أن تتحقق بداية وهي :
- أن يكون لدي أعضاء السوق حاجة أو رغبة يريدون إشباعها وهم يرون أنه يمكن إشباعها من خلال المنتج المقدم ، فإذا لم تتواجد الحاجة أو الرغبة وكذلك العلاقة بينهما وبين المنتج المقدم لاتنشأ السوق.
 - أن تتوفر لدي أعضاء السوق القدرة علي الشراء والتي تعبر عن قوتهم الشرائية والتي يمكن أن تتكون من موارد مختلفة مثل النقود أو السلع أو الخدمات والتي يمكن أن تكون محلاً للمتاجر في مواقف التبادل.
 - رغبة أعضاء السوق استخدام قوتهم الشرائية في إشباع حاجاتهم عن طريق المنتج المقدم .
 - أن يكون لدي أعضاء السوق السلطة التي تخول لهم قرار الشراء.

4- أهمية السوق

تمكن الأفراد من إشباع حاجاتهم ورغباتهم المشروعية عن طريق تقديم السلع والخدمات والأفكار بالكميات المطلوبة وبمستوي الجودة المناسب وفي الوقت الملائم بالأسعار العادلة . ومن خلال السوق تحصل المنظمات والأفراد علي احتياجاتها من السلع والخدمات والأفكار (مستلزمات تحقيق الأهداف) وهذا يساعد علي

تحقيق الأهداف والنتائج والخدمات ، حيث يساعد وجود السوق المنظمة علي تحقيق الربحية ومن ثم تحسين مستوى تمويل المنظمة، ويمكن من خلال السوق اختيار المنتجات والوقوف علي مدي سلامة السياسة الإنتاجية والتسويقية ومقدار الإشباع الذي تحققه منتجاتها للمستهلكين المحتملين . (46: 93)

بعض تجارب الاتحادات الرياضية في تسويق حقوق الدعاية والإعلان.

- مؤخراً قام الاتحاد المصري لكرة القدم بالتعاقد مع إحدى المؤسسات الكبرى للتسويق والدعاية والإعلان علي بيع حقوقه التسويقية في جميع البطولات التي يقوم بتنظيمها ومنها الدوري - الكأس - كأس السوبر - لمدة أربعة سنوات متتالية تبدأ من عام 1998 وحتى 2002) وذلك دون المساس بالحقوق التسويقية للأندية المشتركة في بطولات الاتحاد ، وكانت قيمة التعاقد (أثنى عشر مليون) جنية مصري بواقع (ثلاثة ملايين) جنية مصري عن كل موسم مقابل (210،000، 1) جنية مصري كانت تقدم كأعانه سنوية من المجلس الأعلى للشباب والرياضة) المجلس القومي للشباب والرياضة حالياً) قابلة للزيادة ، حيث نص العقد علي زيادة مقابل الاتحاد خلاف الملايين الثلاثة في حالة زيادة نسبة التسويق ، وقد تصل نسبة الاتحاد إلي (عشرون مليون) جنية مصري أو أكثر من ذلك في نهاية مدة التعاقد ، كما تعاقد الاتحاد مع إحدى شركات الملابس الرياضية علي تغطية احتياجات جميع الفرق القومية مما يوفر للإتحاد ما لا يقل عن (ثلاثة ملايين) جنية مصري سنويا كانت تنفق في شراء الملابس والأدوات والأجهزة الرياضية. (53):

- قام الاتحاد المصري لكرة اليد بالتعاقد مع إحدى المجموعات التجارية بمصر ، علي أن تقوم إدارة هذه المجموعة التجارية الكبرى بتقديم مليون جنية لاعداد الفريق القومي لبطولة كأس العالم التي أقيمت بمصر عام (1992) وذلك مقابل الدعاية والإعلان لشركات هذه المجموعة ، في حين أن الاتحاد المصري لكرة اليد يحصل سنويا علي (70.000) جنية مصري كإعانه من المجلس الأعلى للشباب والرياضية (المجلس القومي للشباب والرياضة حالياً). (53 :)

- ولا يمكن إغفال تجربة الاتحاد المصري للإسكواش التي قام بها منذ عدة سنوات عندما سمح الاتحاد لأحد رجال الأعمال المعروفين بتبني أحد الأبطال الذي استطاع أن يحقق مركزا متقدما علي المستوي العالمي في اللعبة وتمويله حتى يستمر في تقدمه مقابل الدعاية والإعلان له ولشركاته. (53 :)

2 / 1 / 23 / 1 / 4 التمويل المشترك

" هو ذلك اللون من التمويل الذي يجمع بين الإيرادات الذاتية للهيئة الرياضية والتبرعات الأهلية و الإعانات الحكومية وتعتمد أغلب الهيئات الرياضية في مصر علي هذا النوع من التمويل كمصدر لتمويلها وأن اختلف نسبته من هيئة رياضية لأخرى " (6 : 23) .

ولكن ما هي المصادر التمويلية التي أقرتها لائحة النظام الأساسي بالنسبة للهيئات الرياضية ؟ ولقد حددت اللوائح المنظمة

للهيئات الرياضية الموارد المالية الخاصة بالهيئات الرياضية كما يلي:-

- اشتراكات الاعضاء .
- حصيلة إيرادات الحفلات والمباريات لفرق ومنتخبات الهيئة.
- الإعانات .
- التبرعات والهبات والوصايا التي يقرها مجلس الإدارة بموافقة الجهة الإدارية المختصة.

- الإيرادات الأخرى التي توافق عليها بالجهة الإدارية (15) .
وبمعرفة مدي الاستفادة من هذه المصادر في الوقت الحالي ، نجد أن مشكلة التمويل بالنسبة للهيئات الرياضية تتضح في أن هذه المصادر لا تفي للإشراف علي نشاط لعبه معينة أو في إعداد فرق أو لصناعة أبطال علي مستوى عال أو الصرف علي أنشطة الهيئة الرياضية بمختلف أنواعها ومستوياتها.

ومن الملاحظ أن الجهة الإدارية تتحكم في جزء كبير منها مثل الإعانات التي تمنحها للهيئات الرياضية أو التبرعات والهبات التي يجب أن توافق عليها أولاً وهنا يظهر تساؤل هام - لماذا يجب أن توافق الجهة الإدارية علي تبرعات أو هبات من الطبيعي أنها سوف تقيد الهيئة مباشرة ، ولماذا لا تتم الموافقة علي قبول هذه التبرعات من ناحية مجلس إدارة الهيئة الرياضية فقط ؟

ولهذا نجد أن الهيئات الرياضية تعتمد في تمويلها علي الدولة بصورة شبة كاملة حيث تعتمد الهيئة الرياضية في تمويلها

علي التمويل الحكومي بشكل رئيسي باعتبار أن الدولة تعتبر نفسها مسئولة مسئولية مطلقة عن تمويل الهيئات الرياضية ، أما عن التمويل الذاتي فدوره ثانوياً بالمقارنة مع التمويل الحكومي ، حيث تقوم الدولة بتحديد مصادر تمويل الهيئات الرياضية بما لا يسمح بنمو الإيرادات الذاتية لأي هيئة رياضية ، وبذلك تسيطر الدولة علي الهيئات الرياضية نتيجة لحاجتها المستمرة للتمويل الحكومي واعتمادها عليه بشكل كامل. (6 : 155)

في حين نجد أن التمويل الأهلي لا يختلف عن التمويل الذاتي كثيرا من حيث حجم الأموال الواردة منه ، وذلك لأن المتبرع لا يعرف علي وجه الدقة ما هي المصادر التي ستصرف فيها هذه التبرعات ، أو كيف سينظر لهذه الأموال من حيث هدف المتبرع ، وأيضا لعدم استقرار العلاقة بين المتبرع والهيئة الرياضية ، ومن خلال هذه الموارد التمويلية الخاصة بالهيئات الرياضية الأهلية نجد أنها لا تفي ولا تساعد علي تحقيق أهداف وبرامج هذه الهيئات ، ومن ثم كان البحث عن مصادر أخرى من مصادر التمويل والتي يمكن أن تكون مقبولة لدي الدولة والمجتمع وأن تتماشى مع النظام العام للدولة والنظام الاقتصادي خاصة في مرحلة اقتصاد السوق الذي تتجهه الدولة الآن ، وأيضا لما ظهر من إتجاه الدولة في توفير بعض مصروفاتها المالية الخاصة بالهيئات الرياضية الأهلية وتوجيهها إلي الهيئات الرياضية الحكومية حيث تكون المنفعة أكبر وأكثر والوصول إلي اعتماد الهيئات الأهلية علي ذاتها بصورة

كبيرة في جلب ومصادر تمويلية أخرى تساعدها على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها دون وضع أعباء مالية جديدة علي الدولة ومن ثم الاعتماد علي نفسها.

ولهذا فقبل أن نفكر في المصادر التمويلية المختلفة للاتحادات الرياضية فإنه يجب البحث عن قانون جديد يصدر من الجهة التشريعية (مجلس الشعب المصري) يمنح كافة الصلاحيات لمجلس إدارة الهيئات الرياضية الأهلية الذي يمكنه من البحث عن موارده المالية الذاتية والاستفادة منها دون تدخل الجهة الإدارية (المجلس القومي للشباب والرياضية).

24/1/2 صندوق التمويل الاهلي لرعاية النشئ والشباب والرياضة

اقتناعا من الدولة بأهمية رعاية الشباب والرياضة باعتبار أن الشباب هو المستقبل والرياضة هي أفضل الوسائل التي يمكن من خلالها القيام بالتنمية البشرية بشكل شامل ومتزن من جميع الجوانب البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية والروحية. (14:1-3) هذا فضلا عن أنه يمكن من خلال الرياضة إعداد النشئ والشباب للحياة في مجتمعهم لكي يتحملوا المسئوليات التي تلقي علي عاتقهم ويساهموا في بناء مجتمعهم وتطويره والنهوض به في كافة الميادين ، ومن ثم اعتبرت الدولة رعاية الشباب والرياضة إحدى مشاريعها القومية والتي يمكن من خلالها بناء مستقبل أفضل ، وبعد أن أصبحت البرامج والانشطة والمشروعات والخدمات والهيئات

والمنشآت التي تحتاجها رعاية الشباب والرياضة من الضخامة بحيث لا تقوي الموازنة العامة للدولة علي تحملها ، فقد ازدادت الحاجة إلي وجود تمويل ثابت (ميزانية ثابتة مستقلة) أعدت خصيصا لهذا الغرض وهو الوفاء باحتياجات رعاية الشباب والرياضة ، وفي عام (1981م) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة (المجلس القومي للشباب والرياضة حالياً) رقم (362) بإنشاء صندوق التمويل الأهلي لرعاية النشئ والشباب والرياضة ، ويهدف هذا الصندوق إلي تمويل البرامج والأنشطة والمشروعات والمنشآت التي تحتاجها رعاية النشئ والشباب ، والرياضة والتي تهدف إلي توفير فرص النمو المتكامل والارتقاء بالمستوي الصحي والنفسي والاجتماعي والرياضي للنشئ والشباب، وعن طريق الأنشطة الرياضية والاجتماعية والفنية والثقافية ، دعما وتأصيلا للقيم الروحية والدينية والسلوك والخلق الاجتماعي للمواطن لما فيه خدمه الفرد والمجتمع . (14 : 1-3)

1/ 24/ 1/ 2 الموارد المالية للصندوق

تتكون الموارد المالية لهذا الصندوق مما يلي :

- 1- خمسة قروش عن كل تذكرة في المباريات الرسمية محلية كانت أو دولية من أندية الدرجة الأولى وفقا للتحديد الذي يضعه مجلس إدارة الصندوق ويجوز زيادة هذا المبلغ بقرار من مجلس الإدارة .

2- رسوم النشاط الرياضي بجميع مراحل التعليم بواقع خمسة قروش للطالب في المرحلة الابتدائية ، وعشرة قروش للطالب في المرحلة الإعدادية ، وخمسة وعشرون قرشاً للطالب في المرحلة الثانوية وما في مستواه ، وخمسون قرشاً للطالب في المرحلة الجامعية والمعاهد العليا ، وكل هذا يحصل سنوياً (ويجوز زيادة هذه الرسوم بقرار من مجلس إدارة الصندوق بعد موافقة وزير التعليم) .

3- القروض التي يلجأ إليها مجلس الإدارة ووفقاً لما يضعه من قواعد.

4- مبلغ خمسة جنيهاً من رسم مغادرة المسافرين للمطارات .

5- الإعانات المدرجة في موازنة المجلس الأعلى للشباب والرياضة (المجلس القومي للشباب والرياضة حالياً) .

6- حصيلة الاكتتاب في مستندات الشباب والرياضة وبناء علي اقتراح مجلس إدارة الصندوق وبإذن من وزير المالية.

7- حصيلة استثمار أموال الصندوق .

8- الاعتمادات التي تخصص للصندوق من موازنة الدولة .

9- الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا التي يقرر مجلس الإدارة قبولها .

10- ربع حصيلة مخالفات السيارات .

11- أية موارد أخرى يقرها مجلس الإدارة لتنشيط حصيلته .

(14 : 1 - 3)

2 / 24 / 1 / 2 المستفيدون من الصندوق

1- الهيئات العاملة في مجال النشئ أو الشباب أو الرياضة وخاصة مراكز الشباب بالمدن والقرى والاتحادات الشبابية والرياضية والأندية .

2- الجهات التي تقوم علي تربية النشي والشباب وترعي الرياضة وما يلزم لها من منشآت ومعدات وأدوات .

3- البارزين من الأفراد في مجالات النشئ والشباب والرياضة بمنحهم الإعانات والجوائز والحوافز التشجيعية .

4- البحث العلمي والمهتمين به في مجالات النشئ والشباب والرياضة . (14 : 1 - 3)

ومما هو جدير بالذكر أنه سرعان ما يخلو صندوق التمويل الأهلي من ما به من أموال ، وذلك للاحتياج المتزايد والمتعدد من قبل الاتحادات الرياضية الأولمبية ، وغيرها لمن لهم حق الاستفادة من هذا الصندوق لهذه الموارد . مرفق (14)

ومن هنا تبدو المشكلة في هذه الدراسة وكيف يمكن للاتحادات الرياضية أن تحقق أهدافها في ظل قلة الموارد وندرة الحصول عليها ، نظرا لعدم إتاحة الفرصة لهذه الاتحادات وعدم إعطائها حرية تدبير مواردها اللازمة لتحقيق أهدافها .

25/ 1/ 2 العقبات التي تواجه التمويل الرياضي

التمويل الرياضي داخل الهيئات الرياضية الأهلية يقابل العديد من المشكلات والعقبات في تدبير احتياجاتها المالية ومن هذه العقبات مايلي :

- 1- القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للهيئات الرياضية الأهلية والتي تعرقل عمليات التمويل الذاتي منها والأهلي داخل هذه الهيئات الأهلية ، وهذه هي العقبة الأساسية التي تقابل الاتحادات الرياضية لتدبير مواردها المالية مما حدا بالباحث لإجراء مثل هذه الدراسة والتي تقوم أساسا علي تحليل القوانين والقرارات واللوائح التي تصدرها الجهة الإدارية بالنسبة للهيئات الأهلية .
- 2- عدم وجود المختصين ذوي الخبرات في مجال التمويل وحل المشكلات المالية داخل الاتحادات الرياضية الأولمبية .
- 3- إنعدام الحوار بين الجهة الإدارية (المجلس القومي للشباب والرياضة) والاتحادات الرياضية حيث تقوم الجهة الإدارية بالتدخل في شئون الاتحادات الرياضية وفرض القوانين والقرارات واللوائح دون مشاركة الاتحادات الرياضية الأولمبية في وضع وصياغة هذه القوانين والقرارات واللوائح .
- 4- عقبات إعلامية وتتمثل في أن الوسائل الإعلامية المختلفة لاتهتم بكل الأنشطة الرياضية إعلاميا ، ولكنها تقتصر علي تغطية بعض الأحداث الرياضية لبعض الأنشطة مثل كرة القدم والتي

تعتبر اللعبة الشعبية الأولى في مصر ، وإغفال الاهتمام إعلاميا بألعاب أخرى مثل الهوكي ، مما يترتب عليه قلة الوعي الجماهيري بهذه الأنشطة وكذلك بقوانينها (الألعاب الشهيدة) وأيضا مما يقلل من فرص التسويق الرياضى لاتحادات الألعاب الشهيدة .

2 / 1 / 26 الدور الاقتصادي للتأمين في المجال الرياضي

قال تعالى " الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ " *
صدق الله العظيم

خوفا من الاختطاف في بطولة العالم للأندية في البرازيل (نادي مانشستر يونايتد الإنجليزي) يؤمن علي لاعبيه بـ (160) مائة وستون مليون دولار ، حيث اضطر هذا النادي للجوء لهذا الحل (التأمين علي اللاعبين) بعد أن عرف أن البرازيل من أخطر البلاد في العالم والتي يمكن أن يتعرض فيها لاعبو كرة القدم إلي الخطف من بعض العصابات التي تخصصت في هذا الأمر بحثا عن تعويضات وفدية مالية تقدر بالملايين .

وليس هناك أدنى شك أن الكوارث علي حد قول الباحث تؤثر تأثيرا مباشرا في سياسات ونتائج الاتحادات الرياضية الأولمبية ويقصد الباحث هنا بالكوارث هي أية أخطار تواجه وتعترض طريق الاتحادات الرياضية في تحقيق أهدافها ، فمثلا إصابة لاعبا مميزا من ضمن أعضاء الفريق القومي وقد تكلف في إعداده آلاف بل ما يقرب من الملايين من الجنيهات ، تعتبر كارثة وخسارة فادحة ،

وأيضاً علي سبيل المثال فقدان مصر لأبرز لاعبي سلاح الشيش في العالم أثر حادث تحطم الطائرة التي كانت تقلهم لإحدى البطولات ، فإن هذا يعتبر كارثة أيضاً ، وأي أخطار تواجهها المنشآت والأجهزة الرياضية التي تتكلف الملايين تعتبر كارثة .

ومن خلال ما سبق وجد الباحث أهمية الإشارة لدور التأمين الذي يجب أن يوجه للمجال الرياضي وأن يؤخذ بعين الاعتبار وخاصة للألعاب الرياضية ذات الخطورة البالغة مثل (الدراجات - التايكوندو - ألعاب القوى - الملاكمة - الجمباز - الفروسية) لاسيما بعض الألعاب التي أخذت حذرهما في تعديل قوانينها الخاصة بالممارسة الرياضة وطرق المنافسة وقواعدها (السباحة) إلي غير ذلك من الألعاب التي لا يعلم مدي خطورتها إلا الغيب.

1/26/1/2 الفكرة التي يقوم عليها التأمين

التأمين نظام يقوم علي فكرة بسيطة للغاية ومضمونها هو توزيع النتائج الضارة لحادث معين علي مجموعة من الأفراد بدلا من تحمل فرد واحد (من حلت به الكارثة) لنتائج هذا الحادث ، فكان الفكرة الأساسية في التأمين هي التعاون بين مجموعة من الأفراد علي تحمل وتوزيع نتائج المخاطر بين أعضائه. (65: 5)

2/26/1/2 تعريف التأمين

" التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلي المؤمن له أو إلي المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو

تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية
أخري يؤديها المؤمن له للمؤمن " (65 : 6 - 7)
حيث يشير نزيه المهدي بأن الخطر هو " حادثة مستقبلية
وغير مؤكدة ، ولا يتوقف حدوثها على إرادة المؤمن أو المؤمن له "
(75 : 113)

3/26/1/2 وظائف التأمين

من المؤكد أن ما يشغل حيزاً كبيراً من تفكير الإنسان في
حياته هو مستقبله ، فهو يعيش يوكه ويفكر في غده ، ومن زاوية
بحثه عن الأمان يسعى بكل الوسائل لوقاية نفسه من المخاطر التي
قد يتعرض لها والت يمكن أن تحدد مستقبله ، وتلك الرغبة لدى
الإنسان في ضرورة الإحساس بالأمان قد ولدت معه منذ وجوده .
(22 : 3)

تتعدد في الواقع وظائف التأمين ، فتجعل له من الأهمية مالا
يمكن أن ينكره إلا مكابر ، كما أن أهمية هذا التأمين لا تقتصر علي
المستأمن وحده وإنما تتعلق بالمصلحة العامة ، وبالنظر للدور
الاقتصادي البارز الذي يلعبه التأمين في العصر الحالي بما قد لا
نبالغ معه إذا قلنا بأنه يعتبر الآن من أهم عناصر الاقتصاد القومي ،
ومن أهم وظائف التأمين ما يلي :

- 1- الأمان .
- 2- تكوين رؤوس الأموال (الدور الاقتصادي للتأمين) .
- 3- الأئتمان .

4- الوقاية (65:9-16)

ومن خلال ماسبق كله يجدر الإشارة إلى أهمية دور التأمين في مجال الرياضي في كونه من أهم المصادر لسد الفجوات الناتجة عن الكوارث المختلفة ، ومن هنا يري الباحث ضرورة إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتأمين في المجال الرياضي ووضع ضوابط لهذا المجال الجديد والهام .

2/2 الدراسات المرجعية

استخدم الباحث (35) دراسة خلال الفترة الزمنية من عام (1973م وحتى 1999م) ، حيث احتوت هذه الدراسة على (27) دراسة عربية ، بالإضافة إلى (8) دراسات أجنبية ، وقد تم تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية ، كما تم ترتيب كل مجموعة منها حسب سنة إجرائها بداية من الحديث إلى القديم وهذه المجموعات هي :

- 1 / 2 / 2 دراسات تناولت جوانب الاقتصاد .
- 2 / 2 / 2 دراسات تناولت جوانب الاستثمار .
- 3 / 2 / 2 دراسات تناولت جوانب التسويق .
- 4 / 2 / 2 دراسات تناولت بعض عناصر الإدارة .

1/2/2 دراسات تناولت جانب الاقتصاد

1/1/2/2 دراسة عمرو أحمد مصطفى سالم (1999) بعنوان "نموذج مقترح للتمويل الذاتي للهيئات الرياضية الأولمبية فى مصر".

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نماذج أساليب التمويل الذاتى للجنة الأولمبية المصرية والاتحادات الأولمبية الرياضية المصرية بالإضافة إلى بناء نماذج مقترحة لما يجب أن يكون عليه التمويل الذاتى للجنة الأولمبية المصرية والاتحادات الرياضية الأولمبية وأيضا دراسة وتحليل نماذج التمويل الذاتى المقترحة والنماذج المعمول بها حالياً .

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ان الاتحادات الرياضية الاولمبية واللجنة الاولمبية المصرية تعتمد على نوعين من التمويل وهما الدعم الحكومى والموارد الذاتية، بالاضافة الى عدم قدرة الهيئات الرياضية الاولمبية على الاعتماد على مواردها الذاتية مع ضعف قدرتها على تنمية هذه الموارد .

وتشير نتائج هذه الدراسة الى ضعف الدعم الحكومى مما يترتب عليه عدم استطاعة الهيئات الرياضية تحقيق اهدافها وتنفيذها على الوجه الاكمل (50) .

2/1/2/2 دراسة عمرو أحمد على الجمال (1999) بعنوان "التمويل وعلاقته باتخاذ القرار في بعض الاتحادات الرياضية بجمهورية مصر العربية " .

وتهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي مصادر التمويل الحالية وتأثيرها علي عملية اتخاذ القرار بالإضافة للتعرف علي أهم المشكلات التي تواجه عملية التمويل الذاتي واتخاذ القرار كما تهدف أيضا إلي اقتراح التوصيات التي تسهم في إزالة هذه المشكلات الخاصة بالتمويل الذاتي ، واستخدام الباحث المنهج الوصفي (دراسة الحالة) لدراسة ونقد وتحليل العلاقة بين التمويل واتخاذ القرار ، واستعان الباحث بالملاحظة الشخصية ، والاستبيان المقنن ،

المقابلات الشخصية ، تحليل الوثائق والسجلات كأدوات لجمع البيانات .

ومع أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي :

- مصدر التمويل يؤثر علي عمليات إتخاذ القرار بوجه عام في الاتحادات الرياضية .

- التمويل الحالي بالاتحادات الرياضية لا يكفي ولا يتناسب مع الخطط الطموحة الموضوعة لهذه الاتحادات الرياضية.

- هناك العديد من المشكلات التي تواجه عمليات التمويل الذاتي واتخاذ القرار بهذه الاتحادات الرياضية. (49)

3/1/2/2 دراسة أشرف عبد المعز عبد الرحيم (1996) بعنوان " تقويم اقتصاديات الأندية الرياضية المصرية "

وتهدف هذه الدراسة إلي :

- تحليل القوانين ولوائح أحكام النظام الأساسي التي صدرت بشأن الأندية الرياضية.

- تعريف علي اقتصاديات الأندية المصرية

- تقويم اقتصاديات الأندية المصرية

واستخدام الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في دراسته ، واستعان بالملاحظة وتحليل الوثائق والسجلات والمقابلة الشخصية

المفتوحة كأدوات لجميع البيانات .

ومن أهم النتائج لهذه الدراسة :

- تحكم الدولة مركزيا في الأندية الرياضية من خلال القوانين واللوائح والقرارات الوزارية .

- تعمل الأندية الرياضية في مصر في ظل آليات (اقتصاد التخطيط المركزي) (6) .

4/1/2/2 دراسة دانيال كراكر (Daniel Kraker 1995) بعنوان

" اقتصاديات الرياضات المعاصرة "

وتهدف هذه الدراسة إلي :

- تكوين ائتلاف من فرق السوق الصغيرة حتى يمكن أن تواجه فرق السوق الكبيرة بالولايات المتحدة الأمريكية حيث وجد أن فرق السوق الصغيرة تعتمد في مصادر تمويلها على الإعانات المالية في (44) مدينة أمريكية بينما تعتمد فرق السوق الكبيرة على العائد الاقتصادي الكبير القادم من المدرجات والإعانات والمراهنات امتياز الوكالات الحرة التي تشارك في العائد بجانب أن رجال الاقتصاد والسياسة وأغلبية الجمهور يقبلون علي مباريات فرق السوق الكبيرة ويتجاهلون الأخرى .

- ومن أهم نتائج هذه الدراسة هو أن الرياضات في فرق السوق الصغيرة لا تمثل أهمية كبرى علي شاشات الاقتصاد في المدن الكبرى وبالعكس فإن فرق السوق الكبيرة تلتهم معظم الأموال العائدة من الرياضة.وقد أوصت الدراسة بأن خلق فرص الملكية يمكن أن تكون أمل فرق السوق الصغيرة الوحيد لعلاج

الأمراض في الروابط الرياضية الكبرى ، ويمكن أن تأخذ إرادة المعجبين والعامّة لكي تغيّر اقتصاديات الرياضة . (83)
5/1/2/2 دراسة آمنة مصطفى الشبكشى (1991) بعنوان "المستوى الاقتصادي وعلاقته بممارسة الأنشطة الترويحية".
وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على المستوى الاقتصادي وفقاً لإختلاف البيئة الجغرافية ونوع المهنة لرواد الاندية في محافظة القاهرة، والتعرف على نوعية الأنشطة الترويحية الممارسة وحجم وقت الفراغ ومعوقات الممارسة لرواد الاندية ومراكز الشباب، واستخدمت الباحثة المنهج المسحى لهذه الدراسة بالإضافة للأستبيان والملاحظة والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات. ومن اهم النتائج مايلي:

- تعتبر البيئة الجغرافية والمستوى التعليمى من محددات المستوى الاقتصادي لمجتمع البحث .

- اختلاف القيم الاجتماعية بين كل من رواد الاندية. (16)

6/1/2/2 دراسة محمد جمال ماضى (1987) بعنوان "الاثار الاقتصادية للإفتتاح الاقتصادي على الزراعة المصرية".

وتهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير سياسة الإفتتاح الاقتصادي على الزراعة المصرية من خلال الدراسة الوصفية لبعض المشروعات الاستثمارية فى المجال الزراعى والدراسة التحليلية لمقارنة النتائج الفعلية المستهدفة لهذه المشروعات.

ومن خلال دراسة هيكل رأس المال المدفوع للمشروعات الزراعية المنفذة اتضح ان مساهمة الجانب المصرى والخاص، الجانب العربى ، الاجنبى تمثل نحو 57.6% ، 22.8% ، 12.3%

، 7.3 %) على الترتيب مما يعنى ان القطاع العام قد ساهم بالجزء الاكبر فى رأس المال المدفوع للمشروعات الزراعية المنفذة على الرغم من ان الهدف الرئيسى لسياسة الانفتاح الاقتصادى جذب رؤوس اموال القطاع الخاص المصرى والجانب العربى والاجنبى للمساهمة بصورة فعالة فى تنفيذ المشروعات الزراعية وهذا يعنى عدم فاعلية سياسة الانفتاح الاقتصادى فى تحقيق احد اهدافها الرئيسية فى القطاع الزراعى، وقد بلغ صافى الربح المحقق للمشروعات الزراعية المنفذة نحو (4) مليون جنيه وهذه القيمة ضئيلة للغاية حيث انها تمثل نحو (0.3%) من اجمالى رأس المال المدفوع لهذه المشروعات مما يعنى عدم سلامة دراسات الجدوى الاقتصادية التى اعدت لها هذه المشروعات وان السياسة الاقتصادية التى قامت الدولة بانتاجها لتحفيز المصريين والاجانب على تنفيذ المشروعات الزراعية كانت قاصرة فى تسهيل وحل المشكلات التى واجهتها.

كما اوضحت الدراسة عدم إمكانية تحقيق الأهداف المرجوة من مساهمة القطاع العام فى المشروعات الزراعية المنفذة حيث بلغت قيمتها نحو (13.3) مليون جنيه بينما بلغت قيمة الارباح التى حصل عليها لإشراكه فى تنفيذ هذه المشروعات نحو (2.9) مليون جنيه وقد بينت نتائج الدراسة ان القطاع الزراعى لم يحظ بالاستثمارات الكافية من جانب الدولة مما يعنى عدم اهتمام الدولة بتنمية القطاع الزراعى حيث تناقصت نسبة الاستثمارات للقطاع

الزراعى من اجمالى الاستثمارات القومية من (19,8%) قبل سياسة الانفتاح الى (7.5%) بعد تطبيق هذه السياسة . (61)
7/1/2/2 دراسة محمد سالم مصطفى (1986) بعنوان "دراسة تحليلية لاقتصاديات بعض المشروعات الزراعية فى نطاق التنمية الزراعية".

وقد توصل الباحث من خلال التحليل الاقتصادى الوصفى والكمى فى تحليل البيانات واستقرائها من خلال الوثائق والابحاث التى تصدرها الجهات الرسمية الى ان مراحل الدراسة الاقتصادية لأى مشروع استثمارى تتلخص فى:-

- دراسة العلاقة بين هذا المشروع والبيئة التى سوف ينشأ فيها، وتتضمن هذه الدراسة تحديد مدى تمشى المشروع مع اللوائح أو القوانين والقيم والعادات والتقاليد السائدة فى المجتمع.

- دراسة الطلب وتشمل هذه المرحلة تقدير الطلب المتوقع على خدمات او منتجات هذا المشروع.

- الدراسة المالية وتشمل تقدير التكاليف المختلفة المطلوبة لإنشاء وتأسيس وتشغيل المشروع وتقدير الايراد الذى يتوقع الحصول عليه. (63)

8/1/2/2 دراسة توفيق محمد بسيونى (1982) بعنوان "الاعتبارات الاقتصادية فى استخدام المنتجات المتعددة الأغراض وتطبيقاتها فى تأثيث وحدة اسكان للإيواء العاجل بسواتر معدنية".

وتهدف هذه الدراسة الى استنباط اعتبارات اقتصادية فى استخدام المنتجات ومنها المتعددة الاغراض وتطبيقها فى تأثيث وحدة اسكان للأيواء العاجل بسواتر معدنية بمصر.

ومن اهم نتائج هذه الدراسة مايلى:

- التوصل الى ايجاد اسلوب مبتكر يساعد المصمم فى التوصل الى اعتبارات اقتصادية فى استخدام المنتج المراد فى وضع تصميم له.
- وضع مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية يمكن استخدامها كقائمة مراجع عند تصميم المنتجات المتعددة الاغراض.

- استخدام الاقتصاد فى تصميم المنتج بمفهوم جديد تحت عنوان اقتصاديات التصميم وما تشتمل عليه من قيم استخدامية وقيم اعتبارية وتبادلية وقيم تكلفية . (19)

9/1/2/2 دراسة عطا الله ابو سيف أبادير (1981) بعنوان " دور ايرادات السياحة فى تمويل التنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية (دراسة تحليلية مقارنة) "

وتهدف هذه الدراسة الى تحديد الدور الذى تقوم به الايرادات السياحية فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر، وذلك للتعرف على مدى كفاءة الاقتصاد المصرى فى استغلال المقومات والمغريات السياحية التى يتمتع بها ، كما تهدف هذه الدراسة ايضا الى القاء الضوء على اهمية القطاع السياحى فى تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية فى مصر. ومن اهم نتائج هذه الدراسة مايلى:

- قطاع السياحة من اهم القطاعات التى يمكن من خلالها الحصول على النقد الاجنبى (العملة الصعبة) اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية بالدولة ، بدلاً من الاعتماد على القروض والمساعدات بما يحمله ذلك من أعباء ومساوئ .

- الى الان لم يستغل قطاع السياحة الاستغلال الامثل.

- المردود الاقتصادى من ذلك القطاع لا يتناسب مع الامكانيات السياحية الضخمة التى تتمتع بها مصر .

- اقتراح برنامج لإصلاح اقتصاديات السياحة فى مصر. (44)

10/1/2/2 دراسة مصطفى أحمد محمد (1976) بعنوان " الاسس الابتكارية والاقتصادية للتأثير الثابت لحوائط مشروع المساكن سابقة التجهيز".

وتهدف هذه الدراسة الى ايجاد حلول لمشكلة الاسكان فى مصر عن طريق الحصول على مبان تمتاز بالصفة التكرارية وبخط الانتاج الكمى المتميز بالاسلوب العصرى والتطور التكنولوجى وايضاً تهدف الى دفع العناية الذى يلاقيه الفرد فى تأثيث هذا المسكن.

ومن اهم النتائج لهذه الدراسة:

- أن هناك وفر فى التكلفة الفعلية لتنفيذ الوحدات المقترحة عن التكلفة الفعلية للوحدات الحالية وكان يتراوح هذا الوفر ما بين 25 % - 40% من جملة التكلفة.

- هناك أسس ابتكارية يجب اتباعها لكى تحقق الوفر فى التكلفة.

ايضاً يجب مراعاة الاسس الاقتصادية الموجودة بالمجتمع لتحقيق افضل ابتكارات ممكنة . (67)

11/1/2/2 دراسة حسن كمال الدين احمد (1976) بعنوان "التخطيط المالى للمؤسسات العامة (دراسة مقارنة) " وتهدف هذه الدراسة الى عرض الاساليب المختلفة التى تسير عليها المؤسسات العامة فى تمويل أنشطتها ، كما تهدف الى استخلاص مايمكن ان يسهم فى اثرء التجربة المصرية المشابهة بما يتفق والظروف التى نعيشها وهى ظروف تنمية اقتصادية واجتماعية، وبما يتفق واسلوب تخطيط وادارة نظامنا الاقتصادى، ومن اهم النتائج اقتراح هيكل تنظيمى لوحدات القطاع العام وتدعيم استقلال وحداته، والتأكيد على مجموعة من المبادئ منها الاعتراف بنظام الحوافز، ومنح الوحدة الحرية الملائمة فى تخطيط سياستها الانتاجية والاستثمارية فى اطار الخطة الموضوعية وايضاً تعديل اسلوب التمويل المتبع حالياً (23).

2/2/2 دراسات تناولت جوانب الاستثمار

1/2/2/2 دراسة اشرف محمود حسين العجيلى (1999) بعنوان "معوقات الاستثمار فى المجال الرياضى فى جمهورية مصر العربية".

وتهدف هذه الدراسة الى معرفة معوقات الاستثمار فى المجال الرياضى بالاضافة الى معرفة اهم صور وأفكار الاستثمار فى المجال الرياضى.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي لهذه الدراسة بالإضافة الى الاستعانة باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

ومن اهم نتائج هذه الدراسة مايلي:

- تعدد المعوقات والمشكلات التي تقابل الاستثمار في المجال

الرياضي وتدور هذه المعوقات حول عدة محاور هي:-

- معوقات متعلقة بالمحور القانوني.

- معوقات متعلقة بمحور الوعي بالاستثمار الرياضي.

- معوقات متعلقة بمحور السياسة الرياضية.

- معوقات متعلقة بالمحور الفني.

- معوقات متعلقة بالمحور الاداري.

- معوقات متعلقة بمحور القرارات التشجيعية.

- معوقات متعلقة بالمحور التمويلي (7) .

2/2/2/2 دراسة سامي محمد السيسى (1998) بعنوان "أثر

التحرر الاقتصادي علي مجال الاستثمار في القطاع الزراعي

المصري"

وتهدف هذه الدراسة إلي معرفة تطور المناخ الاستثماري

في مصر مع التركيز علي المناخ الزراعي وأيضا دراسة دور

المشروعات الاستثمارية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال

التحليل الوصفي لبيانات السجلات الرسمية ، وقد استرعي نظر

الباحث إلي أن هناك أربع فترات مميزة للاستثمارات القومية

والزراعية وهي الفترة الأولى من عام (1977 وحتى 1981)

وتمثل فترة الانفتاح الاقتصادي ، أما الفترة الثانية من عام (1982 وحتى 1986) وتمثل فترة التخطيط التأشيرى ، والفترة الثالثة من عام (1987 وحتى 1991) واتسمت بالتححرر الكلي وحرص الدولة علي تدعيم دور القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في مشروعات التنمية .

وقدا أمكن للباحث التوصل إلي أن أهم العوامل المشجعة والمثبطة للاستثمار في قطاع الزراعة هي استثمارات القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ومتوسط أجر العامل الزراعي ، واستقرار أسعار صرف الدولار الأمريكي بالجنية المصري ، وأسعار الفائدة علي القروض والإجراءات الحكومية .

وقد توصل الباحث إلي أنه يجب الاهتمام بما يطلق عليه بإرشاد الاستثماري وذلك لجذب مزيد رؤوس الأموال لقطاع الزراعة . وجذب مزيد من رأس المال العربي والأجنبي للمشاركة في التنمية الزراعية وأيضاً التأكيد علي مراعاة التوازن في توزيع الاستثمارات مكانياً والعمل علي التطوير للمناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات والتخلص من المعوقات التي تقابل الاستثمارات في داخل المجال . (28)

3/2/2/2 دراسة محي الدين الغريب (1992) بعنوان " آفاق الاستثمار في جمهورية مصر العربية".

حيث استهدفت هذه الدراسة تدعيم القطاع الخاص وتحريره من كل العقبات التي تواجهه عند اتخاذ قراره بالاستثمار والتعرف

على مجالات الاستثمار فى جمهورية مصر العربية وقد توصل الباحث الى النتائج التالية:

- هناك تحسن مطرد فى مناخ الاستثمار فى مصر خلال الفترة الاخيرة.

- تبسيط الاجراءات فى تعامل الادارات الحكومية مع المواطنين بشكل عام ومع المستثمرين بشكل خاص طبقاً لقانون الاستثمار الموحد رقم (230 لسنة 1989) .

- هناك فرص فى مشروعات الاستصلاح واستزراع المساحات الكبيرة من الاراضى الصحراوية بالايجار لمدة طويلة تصل الى (50%) وتتوفر الاراضى فى الوقت الحاضر فى عدة مناطق فى مصر.

- بدء العمل فى تطوير سوق المال فى مصر حيث من المتوقع اعطاء مزايا إضافية للإستثمار فى الاسهم بالمقارنة بالايدياع فى البنوك.

- قيام هيئة الاستثمار بالعمل على إعداد خريطة إستثمارية جديدة للمحافظات على أساس المزايا النسبية التى تتمتع بها كل محافظة حتى يمكن استخدامها فى الترويج للإستثمار داخل وخارج مصر

4/2/2/2 دراسة نشأت محمد سعد (1989) بعنوان "أثر السياسة الضريبية على توجيه القرار الاستثماري".

حيث قام الباحث بدراسة اشكال الحوافز الضريبية التي يمكن ان تتضمنها السياسة الضريبية ودراسة تلك الحوافز على توجيه القرار الاستثماري ثم التعرف على الحوافز الضريبية التي تؤثر في توجيه قرار الاستثمار الى المجالات المرغوب فيها.

ومن نتائج هذه الدراسة ان سياسة الاعفاء الضريبي تكون اكثر فاعلية للمشروعات ذات الربحية العالية والعكس بالنسبة للإهلاك الاضافي وخصم معدل رأس المال المدفوع من الوعاء الخاضع للضريبة حيث اتضح انها اكثر فاعلية ايضاً بالنسبة للمشروعات ذات الربحية المنخفضة، كذلك اتضح ان المشروعات التجارية والصناعات الاستهلاكية هي اكثر استفادة من سياسية الاعفاء الضريبي (76) .

5/2/2/2 دراسة فؤاد سلطان (1984) بعنوان "اقتصاديات الاستثمار في جمهورية مصر العربية ومدى تأثيرها بالازمة الاقتصادية الدولية".

وفي هذه الدراسة حاول الباحث دراسة دور الاستثمار خلال الفترة من (1976 وحتى 1982) ومدى تأثير القطاع الاستثماري بالازمة الاقتصادية ، وقد توصل الباحث من خلال تحليل السجلات الى ان عدد المشروعات التي تتم الموافقة على تنفيذها بمصر خلال الفترة من (1976 وحتى 1982) يبلغ نحو (553) مشروعاً

برؤوس أموال تبلغ (1583) مليون جنيه ويشير ذلك الى انخفاض الاستثمارات حيث يرى الباحث ان مصر تحتاج الى استثمارات لا تقل عن (6000) مليون جنيه سنوياً ، وقد اكدت الدراسة ضرورة اجراء حصر لجميع الموارد البشرية والمادية والحالية والمتوقعة حتى يتسنى تحديد المشروعات الاستثمارية اللازم تنفيذها و اكدت كذلك على ضرورة تحقيق التكامل والترابط بين قطاعى الزراعة والصناعة، الأمر الذى يعنى اعطاء الاولوية للصناعات التى تنتج السلع الوسيطة للتنمية الزراعية حتى يتسنى تقليل الاعتماد على الواردات ، كما أكدت على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى قطاعى الزراعة والصناعة وعدم تقييد الائتمان التجارى الممنوح لتوفير مستلزمات الانتاج لقطاعى الزراعة والصناعة، وقد أوصى الباحث بأن يأخذ القطاع الخاص دوره المهم والرئيسى فى جميع المجالات بلا استثناء. (51)

6/2/2/2 دراسة احمد رمضان نعمة الله (1973) بعنوان "التقييم الاقتصادى للمشروعات الاستثمارية فى مصر".

وفى هذه الدراسة وجد الباحث ان مشكلة تقييم واختيار المشروعات تمثل احد الجوانب الهامة للمشكلة الاقتصادية بصفة عامة فهى تقوم على اتخاذ عدة قرارات تتعلق بتوجيه قدر معين من الموارد الاستثمارية فى مجالات معينة دون غيرها وان هذه المشكلة تختلف من حيث درجة تعقدها واتساعها من وجهة نظر الفرد المنظم عنها ومن وجهة نظر الاقتصاد القومى ، فالهدف من التنظيم

فى الحالة الاولى هو مجرد قياس الربحية التجارية للمشروع ويكون الهدف فى الحالة الثانية قياس الاثر الكلى للمشروع على الاقتصاد القومى او قياس مايعرف بالربحية القومية.

وقد توصل الباحث الى ان النقييم السليم لتلك المشروعات عند تحضيرها والدراسة الفنية للمشروع تنصب على التعرف على الاحتياجات والمتطلبات الاساسية للمشروع ومدى توافرها وكذلك تحديد الحجم الامثل للمشروع واختيار الموقع والنظام الانتاجى.

اما فيما يتعلق بالدراسة الاقتصادية فهى تهتم اساساً بدراسة السوق للمشروع المقترح وتحليل الجوانب المالية وتقدير وحساب تكلفة المشروع الكلية وتوزيعها على البنود المختلفة وتقدير تكلفة التشغيل السنوية وكذلك تقدير الايراد السنوى المتوقع طوال الحياة.

(4)

7/2/2/2 دراسة سهير حسن عبد العال (د.ت) بعنوان "دور العائد الاقتصادى للإستثمار فى قطاع الفنادق فى مصر".

وفى هذه الدراسة وجدت الباحثة ان نسبة الاستثمار الفندقى الى جملة الاستثمار العام منخفضة فقد بلغت (0.7) فى الفترة 1983 الى 1987 وايضا اتضح ان قطاع الفنادق فى مصر يحصل على اعفاءات متنوعة فى مجالات عديدة وتشمل تقريباً جميع الاعفاءات المقدمة فى الدول الاخرى ، وقد حقق قطاع الفنادق استفادة جوهرية من هذا الاعفاء وايضاً تمت دراسة دور الاستثمار الفرعى فى خلق فرصة عمل وامكانيته من حيث التخفيف من حدة البطالة وتبين ان فرص هذا القطاع (الفندقى) محدودة وقد قامت

الباحثة بدراسة القوانين التي تسمح بالعديد من الحوافز والتسهيلات بالنسبة لقطاع الفنادق وقد توصلت الباحثة الى ان القطاع الفندقى قد استفاد بدرجة كبيرة من الحوافز المقدمة اليه والتي كانت لها اثر مباشر على تخفيض التكاليف الاستثمارية للمشروع الفندقى او زيادة العائد المباشر على الاستثمار هذا ويمكن تتبع هذا الاثر بالنسبة لثلاث انواع من التسهيلات وهى:

- الاعفاء الجمركى على الواردات ومتطلبات قطاع الفنادق.

- الاعفاء من الضريبة على الارباح.

- الاعفاء من نظام المشاركة فى الارباح . (30)

3/2/2 دراسات تناولت جوانب التسويق

1/3/2/2 دراسة كينيت (1997) Kennete P.A. بعنوان

"صناعة الرياضة واجزاء التسويق"

وتبحث هذه الدراسة فى التحدى الذى يواجه مسوقى الرياضة فى الوقت الحالى والذى سيواجههم فى المستقبل فى كيفية الحفاظ على الاهتمام بالرياضة، وكيفية الاستمرار فى التواجد خلال الاحداث الرياضية، وضرورة ادراك مسوقى الرياضة الى فهم المؤثرات التى تجذب المتفرج لنجاح خططهم التسويقية، وقد هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مؤثرات وعوامل جذب المشاهدين للرياضة من خلال مقارنة عامل السن للجمهور، وكانت اهم النتائج ان افراد جيل (32 سنة) واكثر يظهرون اهتمام قليل بالرياضة بصفة عامة ولها مؤثرات مختلفة تجذبها كحضور الاحداث الرياضية بصفة خاصة، ولم يتبين وجود اى فرق فى مؤثرات

الحضور للأفراد الذين تتراوح أعمارهم من (21 - 30 سنة) عند مقارنةهم بالأفراد البالغين (22 سنة) أو أكثر وترى الدراسة ان حملات التسويق المبنية على اساس السن تعتبر غير مناسبة بالمقارنة بحملات التسويق المبنية على اساس العوامل التي تجذب الجمهور. (89)

2/3/2/2 دراسة ياناكيس (Yiannakis, A 1997) بعنوان "مشتكلات الرياضة الاجتماعية والتسويق الرياضي وابحاث التسويق"

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على المشاكل التي تواجه التسويق الرياضي ، ودور الاخصائي الاجتماعي الرياضي من التسويق الرياضي، وذلك من خلال ثمانى خطوات تختص بالتسويق الرياضي وهى تعريف ملامح الانتاج ، وتحديد هُدف التسويق الرياضي، وضع الاستراتيجيات، المبيعات ، توجيه بنية التسويق وكانت اهم النتائج ان اخصائي الرياضة الاجتماعي يمكن ان يساعدوا فى كل مستوى كما انهم يمكن ان يساهموا فى الارتقاء بتمستوى الرياضي. (96)

3/3/2/2 دراسة جاندوجان (Gundogan 1996) بعنوان " تأثير السوق وسياسات التسويق فى المؤسسات الوطنية لألعاب القوى وبرامج كرة السلة للرجال".

وتهدف هذه الدراسة الى تحديد مستوى فاعلية التسويق فى مؤسستى العاب القوى وبرامج كرة السلة، بالاضافة الى تحديد طريقة الدعاية الاكثر فاعليه، وايضا تحديد الوقت الذى تستغرقه كل طريقة للدعاية ومن اهم نتائج هذه الدراسة ان اغلب هذه المؤسسات قد تأثرت بفاعلية التسويق، بينما اثرت النسب العليا من الوقت

المستغرق في الدعاية والعلاقات العامة على مدير التسويق الرياضي، ويوجد معامل ارتباط واضح بين كل من التسويق وبين الوقت المستغرق في الدعاية للمبيعات والعلاقات العامة والطرق الأخرى ، وفي النهاية فإنه يوجد معامل ارتباط بين مستوى فاعلية التسويق ومستوى فاعلية الطرق المستخدمة للدعاية . (87)

دراسة جرانت وباشو (Grant & Bashow 1995) بعنوان "برنامج كرة القدم في المدارس يواجه مشاكل مع التسويق الرياضي نتائج واهداف الدراسة المفصلة "

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على المعلومات الهامة لتسويق برامج كرة القدم في المدارس والجامعات، وفي مجتمع الأعمال المحلي وفضل اساليب التسويق ، وكانت اهم النتائج وضع مقترحات عن كيفية تسويق المنظمات الرياضية لبرامجهم الرياضية وخاصة عندما تواجه ازمان في التسويق، وكذلك ضرورة توعية مجتمع الأعمال بمدى اهمية مساندة لرياضة المدارس والجامعات ودوره من عمليات التسويق. (86) .

دراسة سیتفان (Stevens R.E. 1995) بعنوان "التسويق الرياضي في المدارس والجامعات"

وقد اجريت هذه الدراسة على عدد (291) مدرسة وجامعة في امريكا ، وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على افضل طرق التسويق، وانسبها فاعلية في المدارس والجامعات، وكانت اهم النتائج تشير الى ان استخدام الوقت الكامل في التسويق الشخصي، ووضع خطط تسويق مكتوبة، ووضع ميزانيات واضحة للتسويق الرياضي هي افضل طرق للتسويق ويؤدي الى زيادة الاهتمام

بالتسويق الرياضى على مستوى المدارس والجامعات ، كما يتم ادراج الاعلام المتنوع ضمن طرق التسويق الفعالة. (94)
6/3/2/2 دراسة جاج (Gage, S.L. 1994) بعنوان "هيكل التسويق والانشطة والعوائد والنتائج فى المنظمات الرياضية الاهلية"

وتهدف هذه الدراسة الى تناول وظائف التسويق فى المنظمات الرياضية الاهلية وفحص ملامح وخصائص التسويق "اشكال وانشطة وعوائد التسويق" والتي تطبق على تسويق المنتجات، وتسويق الاحداث والمسابقات والاعراء للأحسن، وهناك اهداف اخرى لهذه الدراسة وهى تحديد المظاهر الهيكلية للتسويق والتي تؤثر على الانشطة المستخدمة فى تسويق المنتجات وكيفية تقويم الانشطة التسويقية، وكان من اهم النتائج :

- ان كل منظمة تسوق نفسها بدرجات مختلفة وفقاً لأربع عناصر وهى عائد البيع والمواصفات الهيكلية ومنتجات المنظمة ونوع الرياضة.

- هناك علاقة فعالة ومرتبطة بين الهياكل والانشطة والعوائد الخاصة بوظائف التسويق فى المنظمات.

- ضرورة وجود تقييمات متعددة فى هذا المجال.

- تقديم مقترحات لمساعدة المنظمات الرياضية الاهلية فى القيام بعملية التسويق بصورة فعالة وبكفاءة عالية ومجدية. (85)

7/3/2/2 دراسة كرونان (Cronin J.J. 1988) بعنوان
"التسويق لعلماء النفس الرياضى"

وتهدف هذه الدراسة الى، ضرورة تحديد طرق وسياسات التسويق اللازمة لتحسين فرص العمل لعلماء النفس الرياضى، وتحديد تنمية طريقة عملهم حيث ان قليل منهم فقط لديهم المهارات اللازمة للوصول الى السوق الذى يرغبوه ، وقد تناولت هذه الدراسة الموضوعات المعاصرة والخاصة بمهنة علم النفس الرياضى ودور التسويق فى منظمات الخدمات المتخصصة ، والخضوات المتبعة فى عمليات التسويق، ومن اهم النتائج انه من اجل وضع برنامج تسويقى متخصص وناجح لعالم النفس الرياضى يجب ان تتم من خلال (6) خطوات وهى تحليل الوضع، تحديد الخدمات المتوفرة وتحديد السوق وتحديد ادوار اخذ القرار ووضع الخطة والتقييم . (83)

4/2/2 دراسات تناولت بعض عناصر الإدارة الرياضية

1/4/2/2 دراسة عز الدين على راضى (1999) بعنوان
"دراسة تقويمية للتنظيم الرياضى فى جمهورية مصر العربية"
وتهدف هذه الدراسة إلى :

- تقويم التنظيم الرياضى فى جمهورية مصر العربية .
- وضع تصور مستقبلى عن التنظيم الرياضى فى جمهورية مصر العربية .

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي (الدراسات المسحية والتحليلية) بالإضافة لاستخدامة للمقابلة الشخصية والاستبيان وتحليل المراجع العلمية كأدوات لجمع البيانات ، وكات من أهم نتائج هذه الدراسة أن التمويل فى جمهورية مصر العربية يعتمد بشكل أساسى على الدعم الحكومى المقدم من الدولة أو من يمثلها (المجلس الأعلى للشباب والرياضة) (المجلس القومى للرياضة حالياً) ، الهيكل الحالى للرياضة فى جمهورية مصر العربية لا يساعد فى تحقيق أهداف الرياضة بالدولة فى جمهورية مصر العربية . (41)

2/4/2/2 دراسة ناجى إسماعيل حامد (1999) بعنوان "التخطيط فى الاتحادات الرياضية الاولمبية فى ضوء استراتيجىة الرياضة المصرية "

وتهدف هذه الدراسة إلى : -

- دراسة حالة التخطيط فى الاتحادات الرياضية الاولمبية .
- دراسة القائمون بالتخطيط فى الاتحادات الرياضية الاولمبية .
- التعرف على الدور الذى تقوم به اللجنة الاولمبية المصرية فى التنسيق بين الاتحادات الرياضية الاولمبية والجهة الإدارية الحكومية من جانب وبينها وبين الارتباطات القارية والاقليمية والدولية من جانب آخر .

وقد استخدم الباحث المنهج المسحي (الدراسات الوصفية النقدية) ،
وقد استخدم الملاحظة الشخصية والمقابلة الشخصية وتحليل
المحتوى والوثائق والاستبيان كأدوات لجمع البيانات ، وكانت من
أهم نتائج الدراسة : -

- توجد استراتيجية للرياضة المصرية قام بوضعها المجلس
الاعلى للشباب والرياضة (المجلس القومى للرياضة حالياً)
للفترة من 1992 وحتى 2004 وتهدف هذه الاستراتيجية
لتحديث الحركة الرياضية فى مصر لمواجهة التقدم التكنولوجى
خلال القرن القادم .

- واقع الرياضة المصرية مفرغاً (لا يحتوى) على التخطيط
طويل المدى باعداد الموهوبين رياضياً ورعاية الناشئين
الواعدين .

- لا يوجد ارتباط بين استراتيجية الرياضة المصرية الحالية وواقع
الرياضة المصرية فى اللجنة الاولمبية المصرية والاتحادات
الرياضية المصرية . (72)

3/4/2/2 دراسة ضياء الدين فواد (1996) بعنوان " مقارنة
لمقومات العمل الإداري لإتحادات رياضات الدفاع عن النفس
بجمهورية مصر العربية "

وتهدف هذه الدراسة إلي :-

- دراسة العمليات الإدارية التي تواجه الاتحادات المصرية للجودو
والكاراتية والتايكوندو والمتمثلة في التخطيط ، التنظيم ، التوجيه

واستخدم الباحث المنهج الوصفي لهذه الدراسة ، وكانت أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي :

- عدم وجود خطط متوسطة المدى علي مستوى الاتحادات عينه البحث
 - عدم وجود هيئات علمية متخصصة مسئولة عن عملية التخطيط لتحقيق أهداف الأتحاد
 - عدم مراعاة الاراء المقترحة من قبل أعضاء اللجنة الأولمبية
- (33)

4/4/2/2 دراسة عز الدين علي راضي (1993) بعنوان " دراسة تقويمية للعمل الإداري بالاتحاد المصري للسباحة "

وتهدف هذه الدراسة إلي تقويم العمل الإداري للاتحاد المصري لسباحة المسافات القصيرة ، واستخدام الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة بالإضافة لاستخدام الباحث للاستبيان والمقابلة الشخصية وتحليل السجلات والتقارير كأدوات لجمع البيانات ومن .

أهم النتائج ما يلي:

- الميزانية الموضوعية تحول دون التخطيط الأمثل لتحقيق أهداف الاتحاد .

- لا توجد استراتيجية واضحة للاتحاد علي المدى الطويل .

عدم توافر المتخصصين القائمين بعملية التخطيط (40)

5/4/2/2 دراسة بلال عبد العزيز سيد (1991) بعنوان "دراسة
تقويمية للعمل الإداري للإتحاد المصري للسلاح".

وتهدف هذه الدراسة الى:-

- تقويم الاتحاد المصري للسلاح من خلال الخطط الموضوعية ،
الامكانيات البشرية والمادية ، عقد مقارنة بين الاتحاد المصري
للسلاح ونظيره الفرنسي ، واستخدام الباحث المنهج الوصفي لهذه
الدراسة بالإضافة الى المقابلة الشخصية، الملاحظة، تحليل
التقارير والسجلات كأدوات لجمع البيانات، ومن اهم النتائج
مايلي:

- لا توجد خطة لنشر اللعبة ورفع مستواها.

- لا توجد دورات صقل للمدربين والحكام (18) .

6/4/2/2 دراسة عصام عشاوى (1991) بعنوان "تقويم أساليب
ووسائل الرقابة بالإتحاد المصري لكرم القدم "

وتهدف هذه الدراسة إلى تقويم أساليب الرقابة المختلفة داخل
نجان الاتحاد المختلفة ، واستخدام الباحث المنهج الوصفي لهذه
الدراسة بالإضافة الى استخدامه تحليل الوثائق ، المقابلة الشخصية،
الاستبيان كأدوات لجمع البيانات. ومن اهم نتائج هذه الدراسة مايلي:

- الأهداف الموجودة بالإتحاد غير واضحة.

- ضعف العلاقات التنظيمية.

- قصور واضح فى لوائح وقوانين العملية الرقابية بالاتحاد.(43)

7/4/2/2 دراسة أشرف عبد المعز عبد الرحيم (1990) بعنوان
"دراسة تقويمية للإتحادات الرياضية الاولمبية المصرية من عام
1980 وحتى 1988".

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على اسباب هبوط مستوى
الإتحادات الاولمبية من خلال التعرف على عدد المناطق والاندية
واللاعبين والحكام والمدربين ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي
لهذه الدراسة بالاضافة الى المقابلة الشخصية، تحليل الوثائق كأدوات
لجمع البيانات.

ومن اهم نتائج هذه الدراسة مايلي:

- نقص عدد الاندية الاعضاء فى الاتحادات الاولمبية.

- وجود تباين كبير فى عدد المناطق والمدربين والحكام والاندية
واللاعبين بين الاتحادات (5) .

8/4/2/2 دراسة ماجد فرغلى (1989) بعنوان "دراسة تقويمية
لتنظيمات اللجنة الاولمبية واثرها فى تحقيق اهدافها".

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى فاعلية الجمعية
العمومية واللجنة التنفيذية واللجان الفرعية فى تحقيق اهداف اللجنة
الاولمبية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي لهذه الدراسة بالاضافة
الى الملاحظة والاستبيان والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات
ومن اهم النتائج مايلي:

- عدم وجود خطة مفصلة لكل إتحاد رياضى.

-عدم فاعلية اللجان المختلفة فى تحقيق اهداف اللجنة الاولمبية(57)

9/4/2/2 دراسة كمال درويش ، محمد الحماحى (1982)

بعنوان "الاتحادات المصرية الاولمبية 1907-1980 تحليل علمى"

وتهدف هذه الدراسة لما يلى:

1- تقويم الاتحادات الرياضية الاولمبية من خلال دراسة مسحية

للأبعاد التالية:-

- تاريخ تأسيس الاتحادات الرياضية وتاريخ انضمامها للإتحاد
الدولى.

- عدد المناطق وعدد الاندية.

- عدد الحكام وعدد المدربين.

- عدد اللاعبين بكل منطقة وبكل نادى.

- متوسط المناطق والاندية بكل اتحاد.

- عدد ونوعية المسابقات التى ينظمها كل اتحاد.

- متوسط المسابقات بكل اتحاد.

- أهم النتائج التى حققها كل اتحاد.

2- وضع اطار مشروع للنهوض بالالعاب والرياضات التابعة

لإشراف الإتحادات الاولمبية عليها.

واستخدمت بهذه الدراسة المنهج الوصفى (الاسلوب

المسحى) ، وبلغت عينة الدراسة (19) إتحاداً رياضياً اولمبياً

أختيروا بالطريقة العمدية من مجموع الاتحادات الرياضية البالغ

عددها (31) اتحاداً اولمبياً فى ذلك الوقت.

وأُسفرت نتائج الدراسة عن ان اتحاد التجديف هو اقدم الاتحادات الرياضية الاولمبية حيث أنشأ عام (1907) ، وبلغ عدد المناطق (187) وعدد الاندية (1846) وعدد الحكام (3807) وعدد المدربين (2291) وذلك بالنسبة لعينة البحث ، كما اشارت الدراسة الى ان اتحادى المصارعة ورفع الاثقال هما افضل الاتحادات الرياضية من ناحية النتائج الاولمبية (55) .

10/4/2/2 دراسة سر الختم محمد (1981) بعنوان "دراسة تحليلية للهيكل التنظيمى للتربية الرياضية فى الاتحادات والاندية الرياضية بجمهورية السودان".

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على جوانب النقص الموجودة فى الهياكل التنظيمية فى الاتحادات والاندية ، بالاضافة الى اقتراح هيكل تنظيمى يناسب ظروف السودان ، واستخدام الباحث المنهج الوصفى لهذه الدراسة، بالاضافة الى تحليل الوثائق والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات. ومن اهم النتائج مايلى:

- لا توجد هياكل تنظيمية لمجالس المديرية الرياضية بالسودان.

- عدم وجود هيئة رقابية على الاتحادات الرياضية بالسودان

(29)

5/2/2 التعليق على الدراسات المرجعية

فى ضوء ما استطاع الباحث أن يحصل عليه من دراسات مرجعية متعلقة بموضوع بحثه ، ومن خلال العرض السابق أتضح للباحث أن الدراسات أشتملت محتوياتها على : -

الهدف:

أستهدفت معظم البحوث دراسة الوضع الحالى للمنظمات سواء كانت أهلية أو حكومية حيث كان الهدف الأساسى لهذه البحوث هو الأرتقاء بالمستوى الرياضى أو المستوى المنوط لهذه الدراسة (الزراعى - الفنى - الاقتصادى) داخل هذه المنظمات ، فى ضوء ما يتاح لكل باحث ممن قاموا بإجراء هذه البحوث من معلومات وبيانات ، وذلك فى جميع المجالات المختلفة السابقة (الاقتصاد - الاستثمار - التسويق - الادارة) .

المنهج:

أنتقلت معظم الدراسات على استخدام المنهج الوصفى (الدراسات التحليلية) وذلك لمناسبة هذا المنهج لنوع هذه الدراسات.

العينة:

من خلال عرض الدراسات أتضح للباحث تنوع العينات قيد كل بحث من الابحاث السابقة وذلك وفقا لاحتياجات كل مجال من مجالات الاقتصاد الخدمى .

أدوات جمع البيانات:

معظم الدراسات السابقة استخدمت الاستبيان ، المقابلة الشخصية ، الملاحظة كأدوات لجمع البيانات .

الاستفادة من الدراسات السابقة:

- فى ضوء عرض الدراسات السابقة استفاد الباحث بما يلى :
- صياغة الأهداف .
 - تحديد المنهج المستخدم .
 - اختيار عينة البحث .
 - اختيار ادوات جمع البيانات .
 - الاستخلاصات والاستنتاجات